

Distr.
GENERAL

A/51/285
13 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: دمج اقتصادات
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٧ - ١ مقدمة - أولاً
٤	٢٢ - ٨ الإطار العام لعملية الانتقال - ثانياً
٤	١٧ - ٨ ألف - عملية الانتقال: التوقعات والنتائج
٦	٢٢ - ١٨ باء - أداء الاقتصاد الكلي مؤخراً
	 ثالثاً - دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي
٨	٣٨ - ٢٢ عالمي
١٢	٩١ - ٣٩ رابعاً - التعاون على الصعيد الإقليمي

- ألف - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها اللجان الإقليمية
لمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية . . . ٤٠ - ٧٣ ١٢

(يتبع)

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٠	باء - التعاون مع التجمعات دون الإقليمية والمؤسسات الدولية والمنظمات الأخرى ذات الصلة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية ٧٤ - ٧٧
٢٠	جيم - التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط ٧٨ - ٨٦
٢٢	دال - التجمعات دون الإقليمية ٨٧ - ٩١
٢٤	خامسا - التعاون على الصعيد العالمي ٩٢ - ١٨١

قائمة بالجداول

- ٤٤ - النشاط الاقتصادي في البلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٢-١٩٩٦
- ٤٦ - التغييرات في قيم التجارة الخارجية والموازن التجارية حسب المنطقة الشريكة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ١٩٩٣-١٩٩٥
- ٤٩ - صافي تدفقات رأس المال الى شرق أوروبا والاتحاد الروسي ودول البلطيق حسب نوع رأس المال، ١٩٩٥-١٩٩٠
- ٥٠ - القروض المقدمة للمقترضين في منطقة أوروبا/ وسط آسيا حسب القطاع

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٠٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وفي هذا القرار، أحاطت الجمعية العامة علما، في جملة أمور، بالمقررين ذوي الصلة اللذين اتخذتهما اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهما المقرران باء (٤٩) و جيم (٤٩)، المؤرخان ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والقرارين ذوي الصلة اللذين اتخذتهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهما القراران ١/٥٠ و ٢/٥٠ المؤرخان ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٢ - وفي القرار ١٠٦/٤٩، طلبت الجمعية العامة إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل دراسة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن التعاون مع البلدان النامية، وتحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في تعزيز هذا التعاون، مع تجنب الازدواجية، بغية تشجيع مشاركة تلك البلدان في الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر. ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعمها لجهود البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وهي تحول اقتصاداتها وتدمجها في الاقتصاد العالمي عن طريق جملة أمور منها اتباع المعايير والممارسات الدولية التي تتبعها البلدان ذات الاقتصادات السوقية.

٣ - كما طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الموضوع نفسه استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٤ - ويقدم هذا التقرير معلومات عن الإطار العام لاقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، آخذا في الاعتبار التوقعات المتعلقة بعملية الانتقال ونتائجها. ورغم المشاكل الحادة التي تواجه تلك الاقتصادات، يبين التحليل أن تحسنا ملحوظا في أداء الاقتصاد الكلي حدث خلال العامين الماضيين، وأنه سيتضح أن التطورات المشجعة في مجال التجارة الخارجية تشكل خطوة أخرى في سبيل دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وإن كانت هناك صعوبات في الحفاظ على توازن الحسابات الخارجية.

٥ - وفيما يتعلق بالتعاون التقني الذي تشارك فيه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، يركز التقرير على الأعمال التي تضطلع بها لجنتان اقليميتان هما اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، اللتان تضطلعان على نطاق واسع بتقديم المساعدة في عملية الانتقال. ويولي التقرير اهتماما خاصا للتعاون مع التجمعات دون الإقليمية ذات الصلة، والمؤسسات الدولية والمنظمات الأخرى. ويجري أيضا تقديم بيان موجز بالمساهمات المقدمة من الوكالات والمنظمات لغرض توفير معلومات عما تقوم به من دور في مساعدة اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أثناء الانتقال والاندماج في الاقتصاد الأوروبي والعالمي.

٦ - وقد ثبت أن تحول اقتصادات بلدان أوروبا الشرقية من النظام المخطط مركزيا إلى النظام القائم على السوق أكثر صعوبة مما كان متوقعا في البداية. بيد أن الأداء الاقتصادي لهذه البلدان كان إيجابيا بصورة متزايدة خلال العامين الماضيين، على الرغم من استمرار وجود تباينات كبيرة فيما بينها. وقد بدأ الناتج الإجمالي في شرق أوروبا يحقق ازديادا في عام ١٩٩٤، حيث حقق زيادة يبلغ متوسطها نحو ٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وكان الانتعاش أكثر اعتدالا وتذبذبا في دول البلطيق؛ أما في الاتحاد الروسي ومعظم الأعضاء الآخرين في رابطة الدول المستقلة، فإن الناتج ظل يعتريه "الكساد المصاحب لعملية الانتقال" خلال عام ١٩٩٥.

٧ - وحققت حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقدما كبيرا في انشاء مؤسسات سوقية جديدة وفي دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي رغم أن تجارتها الخارجية توسعت باطراد خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وأصبحت أكثر تنوعا وازداد تنوعها الجغرافي. وأصبح أكثر من نصف حجم تجارة أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي يتم الآن مع البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، وأصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لجميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد تجلى تزايد إدماج هذه البلدان في الأسواق المالية الدولية في تحسن تقديراتها الائتمانية، وبلوغ اقتراضها رقما قياسيا في عام ١٩٩٥، وفي الحصول على شروط أكثر مواتاة. وأدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد، التي بلغت أيضا أعلى مستوى لها في عام ١٩٩٥، إلى زيادة تعزيز الصلات الدولية. بيد أن كثيرا من اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لا يزال يعتمد على التمويل الإنمائي الرسمي.

ثانيا - الإطار العام لعملية الانتقال

ألف - عملية الانتقال: التوقعات والنتائج

٨ - لعله من المفيد الإشارة إلى التوقعات التي سادت في بداية عملية الانتقال أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٨٩، وتذكّر الاختلاف بين التوقعات التي راودت عامة الناس وتلك التي راودت النخبة السياسية والاقتصادية.

٩ - وقد تألفت برامج الإصلاح الأولية من مجموعات متباينة من تدابير الاستقرار، والإصلاحات المؤسسية، والسياسات الهيكلية، بما في ذلك التحول إلى القطاع الخاص. واستهدفت القيود النقدية والضريبية الحد من التضخم، واستعادة التوازن المالي، وتهيئة الوضع لبيئة مستقرة للاقتصاد الكلي. وسيساعد تحرير القطاع الخارجي على إيجاد أسعار نسبية صحيحة وعلى فرض قدر من المنافسة على السوق المحلية. ومن المتوقع أن تتدفق الموارد من الشركات الخاسرة إلى أنشطة جديدة مدرة للربح، الأمر الذي سيتم أساسا تحت إشراف وإدارة منظمي الأعمال الجدد في القطاع الخاص. وسيرتفع مستوى الرعاية الاجتماعية بوجه عام، رغم أنه سيكون هناك أيضا بعض "الخاسرين"، لا سيما في القطاعات التي كانت تتمتع بمزايا استثنائية في ظل التخطيط المركزي: أي الهندسة الثقيلة، والتعدين، والمناجم، والأعمال البيروقراطية. بيد أنه كان من المتوقع أن تظل تكاليف التكيف محدودة نسبيا، ويعزى ذلك جزئيا إلى

الاستثمارات المباشرة الأجنبية الكبيرة التي يتوقع أن تجتذبها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لما تتسم به من انخفاض تكاليف اليد العاملة وتوفر الأسواق التي لم تستغل بعد.

١٠ - وكان واضحا، على الأقل بالنسبة لمعظم راسمي السياسات، أن إنشاء نظام سوقي يتسم بالكفاءة سوف يستغرق أعواما. ولكن كان هناك أيضا افتراض بأن بعض المزايا، على الأقل، سوف تتحقق سريعا نسبيا، وبخاصة القضاء على حالات النقص، وتحسين فرص الوصول إلى السلع والخدمات، وتحرير الأنشطة التجارية. ورغم أن معظم الحكومات التي انتهجت سياسات إصلاحية لم تضع مواعيد محددة، فقد توقعت أن يستأنف النمو الاقتصادي بعد فترة تكيف قصيرة نسبيا، ربما خلال عام أو اثنين^(١).

١١ - أما التوقعات الشعبية، من ناحية أخرى، فكانت أقل واقعية بكثير. فقد كان هناك افتراض شائع على نطاق كبير بأن إحلال اقتصاد يقوم على قاعدة سوقية محل اقتصاد مخطط مركزيا سيكون عملية بالغة السهولة، وأن هذا التحول سوف يحقق تحسنا كبيرا وسريعا في مستويات معيشة سكان أوروبا الشرقية التي عانت من الكساد أمدا طويلا.

١٢ - وثبت أن الواقع كان أكثر صرامة عن أي مجموعة من هذه التوقعات. فقد ضرب الكساد والبطالة جميع البلدان في المنطقة. وحينما لم يحدث التحسن المرتقب سريعا، وجّهت الاتهامات إلى الحكومات الإصلاحية بعدم الكفاءة وارتكاب الأخطاء والفساد. وتعذر على كثير من الناس أن يفهموا المشقة التي تنطوي عليها عملية الانتقال. وقد انتشرت مظاهر الإصلاح التي تبدت في إحداث تغييرات متكررة في الحكم وفي تحول التأييد السياسي لصالح الأحزاب المعارضة، وأحيانا الأحزاب الشعبية.

١٣ - بيد أنه لا يمكن إنكار أن بلدان أوروبا الشرقية قد قطعت شوطا طويلا منذ بدأت عملية الانتقال إلى اقتصاد قائم على السوق منذ ست سنوات مضت. فقد قامت النظم السياسية الديمقراطية والقائمة على التعددية؛ وجرى التخلي عن التخطيط المركزي والقيود الحكومية؛ فتحررت الأسعار، وأصبحت معظم عملات شرق أوروبا قابلة للتحويل، وأصبح للمستهلكين والمنتجين الحرية بصورة أساسية في اتخاذ قراراتهم وفقا لما يرون. وانخفض التضخم انخفاضاً كبيراً وما زالت حالات النقص الحادة. ويجري الآن إنتاج جزء كبير من الناتج في القطاع الخاص، وتعرض الأسواق المحلية مجموعة كبيرة من السلع والخدمات تماثل المعروضة في بلدان أوروبا الغربية. ووفقا للإحصاءات الوطنية الرسمية، فإن نصيب القطاع غير الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي أصبح الآن يتجاوز نسبة ٥٠ في المائة في معظم بلدان أوروبا الشرقية، وهذا مؤشر للتغير الكبير منذ عام ١٩٨٩ حينما كانت هذه الحصة عموماً أقل من ٥ في المائة (عدا بولندا حيث كانت هذه الحصة نحو ٣٠ في المائة وتعزى أساساً للزراعة الخاصة). ورغم أنه يتعين تناول هذه الإحصاءات بشيء من الحذر، فإن التغير الشديد في هيكل الملكية ظاهر بوضوح.

١٤ - وحققت أيضا حكومات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تقدماً كبيراً في إدماج اقتصاداتها في الاقتصاد السوقي العالمي: وهي تمارس الآن معظم تجارتها الخارجية مع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو

بالأسعار الدولية والعملات القابلة للتحويل، كما تعززت كثيرا صلاتها الدولية عن طريق التدفقات الواردة عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار في محافظ الأوراق المالية. وأحرزت معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تقدما في الأخذ بالممارسات والمعايير والقواعد التجارية الدولية، وقد تم ذلك في معظم الحالات بدعم من برامج الأمم المتحدة. وتم إنشاء وتطوير الكثير من المؤسسات السوقية الجديدة، مثل أسواق الأوراق المالية، والصكوك النقدية والائتمانية، واللوائح المناهضة للاحتكارات، وتشريعات الإفلاس.

١٥ - وتوجد الآن في كثير من اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية العديد من المؤسسات الأساسية اللازمة لإقامة اقتصاد سوقي. ولكن لا يزال هناك الكثير من المؤسسات المقتدة أو الهشة، ولا يزال يتعين القيام بعملية لإعادة التشكيل الاقتصادي في معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وعلى الرغم من نمو القطاع الخاص، فإن عملية تحويل المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص مضت ببطء؛ وحيثما كان هناك تقدم سريع في التحول إلى القطاع الخاص، عن طريق الخطط المستندية، على سبيل المثال، انعدمت في أغلب الأحيان الإدارة الفعالة وتدفقات الاستثمارات الجديدة الداخلة.

١٦ - ويمثل ضعف المصارف وما عداها من المؤسسات المالية إحدى العقبات الكبيرة الأخرى التي تعترض سبيل عملية الإصلاح. وأدى الاخفاق الواسع النطاق في إصلاح القطاع المالي في بداية عملية الانتقال إلى مجموعة من الآثار ليس أقلها تراكم القروض المعدومة لدى المصارف التجارية مما يحد من قدرتها على تمويل قطاع المؤسسات. وأصبح وضع برامج لإعادة التشكيل المالي المقرونة بتغيير حاد في نظام الحوافز من الأولويات التي تواجه مديري المصارف والمؤسسات في معظم هذه البلدان.

١٧ - ومن شأن بعض العقبات التي تعوق إعادة تشكيل المؤسسات الحكومية، وعدم توفر الأموال للاستثمارات الجديدة أو لإصلاح المصانع القائمة، والمشاكل التي ينطوي عليها تخصيص الموارد على نطاق كبير، من شأن هذا كله أن يعرقل الإصلاحات ويسهم في رفع أسعار الفائدة ومعدل التضخم. كما أن الآثار الفعلية أو المتوقعة التي ستترتب على عملية إعادة التشكيل بالنسبة لتوزيع الدخل والثروة تنجم عنها بعض العواقب الاجتماعية لعملية الانتقال والتي يمكن أن تبطئ من الإصلاحات المتوخاة.

باء - أداء الاقتصاد الكلي مؤخرا

١٨ - على الرغم من المشاكل المستمرة والحادة، كان هناك تحسن ملحوظ في أداء الاقتصاد الكلي خلال العامين الماضيين. فالنتائج الإجمالية في أوروبا الشرقية، بعد أن هبط بأكثر من ٢٠ في المائة في الفترة بين ١٩٨٩ و ١٩٩٣، بدأ يرتفع في عام ١٩٩٤ وزاد بنسبة يبلغ متوسطها نحو ٦ في المائة في عام ١٩٩٥، على الرغم من أن التباين فيما بين البلدان لا يزال كبيرا (الجدول ١). وكان الانتعاش أكثر اعتدالا في دول البلطيق؛ ولكن في الاتحاد الروسي ومعظم الأعضاء الآخرين في رابطة الدول المستقلة استمر "الكساد المصاحب لعملية الانتقال" يؤثر على الناتج في عام ١٩٩٥ رغم ما حدث في تباطؤ حاد في هبوط الانتاج (ترد الأرقام المتعلقة باقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الجداول ١ إلى ٣).

١٩ - وانخفضت معدلات التضخم^(٢) في جميع اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تقريبا، وفي أوروبا الشرقية انخفضت هذه المعدلات في خمسة بلدان على الأقل إلى عدد رقمي واحد بحلول عام ١٩٩٥. ومن العوامل التي تقف وراء هذا التطور أن زيادة الإنتاج والإنتاجية لعبت دورا هاما في الحد من زيادة تكاليف العمل بالنسبة للوحدة. وعلى الرغم من ذلك فإن معدلات التضخم السنوي لا تزال تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ في المائة في عدد من بلدان أوروبا الشرقية، ولا تزال أعلى بذلك بكثير في معظم بلدان رابطة الدول المستقلة.

٢٠ - بيد أنه لم يطرأ سوى تحسن طفيف على أسواق العمل في أوروبا الشرقية واستمرت في التدهور في رابطة الدول المستقلة. وفي أوروبا الشرقية أدى الانتعاش القوي في الإنتاج إلى حدوث بطء في معدل انخفاض البطالة الذي بدأ في الارتفاع في عدد قليل من البلدان. وكان هناك انخفاض طفيف في معدل البطالة رغم أنه كان لا يزال يشكل نسبة تتراوح بين ٩ و ١٨ في المائة من القوة العاملة في معظم البلدان في نهاية ١٩٩٥. وهناك الآن عدد من السمات التي تشترك فيها البطالة في أوروبا الشرقية وفي أوروبا الغربية، وهي وجود عدد غير متناسب من الشباب بلا عمل (٢٦ - ٤٦ في المائة من مجموع العاطلين)، وزيادة أعداد العاطلين لفترات طويلة. وفي بلدان رابطة الدول المستقلة استمر انخفاض العمالة وارتفاع البطالة رغم أن معدلات البطالة لا تزال منخفضة نسبيا بالمقارنة مع مثيلاتها في أوروبا الشرقية بسبب البطالة المقنعة كالأجازات غير المدفوعة الأجر أو العمل على أساس عدم التفرغ.

٢١ - وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى سمتين تميزان الانتعاش في أوروبا الشرقية. أما السمة الأولى فهي أن الاستثمار الثابت في البلدان الأسرع نموا بدأ ينتعش وبصورة شديدة في بعض الحالات (بولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا، وسلوفاكيا). وهذا هو دليل على استعادة الثقة، على الأقل على المدى المتوسط، وعلى أن الإصلاحات المؤسسية قد تحققت فضلا عن وجود درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي. ولا تزال هناك عقبات كثيرة تعترض سبيل مواصلة النمو المتزايد للاستثمار الثابت، لكن العملية، على الأقل، ماضية في طريقها. وبالمقارنة مع أوروبا الشرقية، فإن الاستثمار الثابت في الاتحاد الروسي ومعظم البلدان الأخرى في رابطة الدول المستقلة استمر في الانخفاض في عام ١٩٩٥.

٢٢ - أما السمة الثانية الملحوظة التي يتميز بها الانتعاش في أوروبا الشرقية فهي الدعم الذي لقيه هذا الانتعاش نتيجة للنمو السريع في التجارة مع الاقتصادات السوقية الغربية، ولاسيما اقتصادات أوروبا الغربية. وأسهم التوسع في الصادرات في إنعاش الناتج. بيد أنه من الناحية الفعلية، فإن العلاقات التجارية الأكثر انفتاحا إنما تدعم إعادة التشكيل الاقتصادي ليس فقط عن طريق استيراد رؤوس الأموال والسلع الوسيطة ولكن أيضا من خلال تحقيق مشاركة أكبر في تقسيم العمل الدولي وفي إحداث تحول في أنماط التخصص.

ثالثا - دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
في الاقتصاد العالمي

٢٣ - صحبت تطورات مشجعة في التجارة الخارجية الانتعاش الذي سجل مؤخرا في الناتج والخطوات الأخرى التي جرى اتخاذها في سبيل دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي وذلك بالرغم من مصاعب الحفاظ على توازن الحسابات الخارجية. وقد ارتفعت في المراحل الأولية من عملية الانتقال الصادرات من العديد من هذه البلدان في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ ولكنها انخفضت من جديد، بشكل عام، في سنة ١٩٩٣، في حين انخفضت الواردات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وقد أخذ مؤخرا كل من الصادرات والواردات في النمو.

٢٤ - وسجل في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ اتساع مستمر لنطاق التجارة في كافة أنحاء المنطقة (انظر الجدول ٢)^(٣). وازدادت سرعة النمو في بلدان أوروبا الشرقية على نحو هام، وخاصة في الواردات، باستثناء هنغاريا. ويقدر أن حجم صادرات أوروبا الشرقية ارتفع بقرابة ٩ إلى ١١ في المائة في عام ١٩٩٥ في حين ازدادت الواردات بقرابة ١٦ إلى ١٩ في المائة. وشكلت زيادة سرعة نمو الواردات أيضا اتجاها عاما في التجارة الخارجية لدول البلطيق وفي تجارة الاتحاد الروسي مع شركائها في رابطة الدول المستقلة. وفي التجارة مع العالم الخارجي، تسجل صادرات رابطة الدول المستقلة نموا أسرع من نمو الواردات. وأدت سرعة نمو الواردات في عام ١٩٩٥ إلى تدهور ملحوظ في الموازين التجارية في بلدان أوروبا الشرقية وبلدان البلطيق، إذ بلغ مجموع عجزها التجاري قرابة ٢٠ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة. واتسع نطاق العجز التجاري في معظم بلدان أوروبا الشرقية، منفردة، باستثناء هنغاريا^(٤)، التي تقلص فيها العجز، وبلغاريا وسلوفاكيا حيث كانت التجارة في حالة توازن أو حققت فائضا طفيفا. وتحسن الفائض التجاري العام لبلدان رابطة الدول المستقلة بما في ذلك الاتحاد السوفياتي تحسنا كبيرا في عام ١٩٩٥ وبلغ ٣٤,١ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة.

٢٥ - ويعد الاتحاد الأوروبي حاليا الشريك التجاري الرئيسي لجميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد تواصل نمو الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي والواردات منه على حد سواء، وإن تأثرت صادرات بعض البلدان بانخفاض الطلب في أوروبا الغربية في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥. ويستأثر الاتحاد الأوروبي بقرابة ٥٨ في المائة من صادرات أوروبا الشرقية ووارداتها، وتعد ألمانيا الشريك الرئيسي، تليها إيطاليا ثم النمسا. وبالنسبة لدول البلطيق، فإن نصف تجارتها تقريبا هو مع الاتحاد الأوروبي، في حين تبلغ حصة الاتحاد الروسي قرابة الثلث من مجموع التجارة. وثلاثة أرباع العجز التجاري لأوروبا الشرقية، وكامل عجز دول البلطيق تقريبا هو مع البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو.

٢٦ - وفي الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، كان اتساع نطاق صادرات أوروبا الشرقية ووارداتها مرتبطا أساسا بالبلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، ولكن في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ازداد التبادل التجاري مع بعضها البعض بنسب المعدلات أو حتى بمعدلات أعلى من تبادلها التجاري مع البلدان المتقدمة النمو. وللسنة الثانية

على التوالي، نمت التجارة داخل أوروبا الشرقية على نحو هام فيما بين البلدان الستة الأكثر تقدماً من بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في حين كانت رومانيا البلد الوحيد في المنطقة الذي ازداد فيه انخفاض صادراتها إلى البلدان المجاورة لها. وسجلت بولندا أعلى نسبة نمو تجاري مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق. وارتفع حجم التبادل التجاري فيما بين هذه الاقتصادات بنسبة تقارب ١٨ إلى ٢٠ في المائة، مما يعكس انتعاش الصناعة في بلدان أوروبا الشرقية. وكان التبادل التجاري فيما بين دول البلطيق ينمو بنفس معدل المجموع، ولكن نطاق التجارة مع بلدان أوروبا الشرقية اتسع على نحو أسرع. واتسمت قيمة الدولار في التجارة الداخلية فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة بالركود في عام ١٩٩٥ بعد أن سجلت انخفاضاً كبيراً في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ وربما في عام ١٩٩٤ أيضاً؛ إلا أنها استمرت فعلاً في الانخفاض من حيث الحجم.

٢٧ - وتجدر الإشارة إلى أن من بين التغييرات الملحوظة الأخرى في التوزيع الجغرافي للتجارة، الزيادة الكبيرة جداً في صادرات الاتحاد الروسي إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٥ (ما يصل إلى ٨٣ في المائة). ونتيجة لذلك، استأثرت البلدان النامية بقراءة ١٦ في المائة من مجموع صادرات الاتحاد الروسي، وهي أعلى نسبة منذ عام ١٩٩١. واستأثرت التجارة مع البلدان النامية بقراءة ٨ إلى ٩ في المائة من مجموع تجارة أوروبا الشرقية؛ وسجلت ارتفاعاً طفيفاً بالقيمة الدولارياً الحالية ولم يتغير حجمها كثيراً في عام ١٩٩٥. وسجل العجز التجاري الجماعي لمنطقة أوروبا الشرقية مع البلدان النامية تدهوراً طفيفاً منذ عام ١٩٩٤.

٢٨ - ورغم الجهود المبذولة في مجال إعادة بناء صناعات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن التكوين السلعي للتجارة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ يعكس استمرار نمط محدد للطلب في أسواق الصادرات الرئيسية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، كان التغيير الوحيد الجدير بالملاحظة هو حصول انخفاض في حصة المنتجات الزراعية والغذائية من الصادرات. أما فيما يتعلق بالواردات، فقد شكل الانخفاض الكبير في حصة الوقود والزيادة المقابلة تقريباً في حصة المصنوعات، باستثناء الآلات الاتجاه الشائع في كامل المنطقة. واتسمت حصة الآلات والمعدات من واردات المنطقة باستقرار نسبي خلال هذه الفترة بنسبة ٣٠ إلى ٣٢ في المائة، رغم أنه سجلت في هذا الصدد فوارق كبيرة بين البلدان.

٢٩ - واستند اتساع نطاق التجارة في بلدان أوروبا الشرقية ودول البلطيق في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وخاصة في مجال الصادرات، إلى مجموعة من العوامل المواتية. وكان انتعاش طلب بلدان أوروبا الغربية على الواردات من أهم تلك العوامل، وتعزز أثره بفرص أكبر للوصول إلى الأسواق الغربية وبعض التحسن في قدرة الصادرات على التنافس. وبالنسبة لبلدان اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، شكل تحسن فرص الوصول إلى الأسواق بموجب اتفاقات الارتباط مع الاتحاد الأوروبي دعماً رئيسياً للصادرات في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. وبالنسبة لدول البلطيق الثلاث، شكلت هذه الاتفاقات عاملاً هاماً في عام ١٩٩٥. وزاد من أثر طلب البلدان الغربية الانتعاش القوي للطلب على الواردات في منطقة أوروبا الشرقية ذاتها. وهناك أيضاً عدد متزايد من اتفاقات التجارة التفضيلية بين بلدان أوروبا الشرقية ودول البلطيق.

٣٠ - وتشير البيانات المتاحة عن أوائل عام ١٩٩٦ إلى بعض الانخفاض في معدل نمو الصادرات، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ركود أو حتى انخفاض طلب البلدان الغربية وإلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية في بعض البلدان. وقد أسفرت زيادة أخرى في الواردات في الربع الأول من عام ١٩٩٦ في العديد من دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق عن اتساع هام لنطاق العجز التجاري وعن زيادة الضغوط على مركز حساباتها الجارية. وعلى عكس ذلك، زاد ارتفاع الفائض التجاري في الاتحاد الروسي، وازدادت الصادرات بقراة ٨ في المائة بالقيمة الدولارية في حين انخفضت الواردات بنسبة ٨ في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ١٩٩٦.

٣١ - وفي تناقض واضح مع فترة ما قبل الانتقال، نمت تجارة الخدمات للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال نمووا سريعا، وتجاوزت في أغلب الأحيان نمو تجارة السلع. ونمت صادرات أوروبا الشرقية ووارداتها من الخدمات بنسبة ٢٨ و ٢٧ في المائة على التوالي في التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٥. ونتيجة لذلك، استمر ارتفاع الفائض ليصل إلى ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة، مما ألغى جزئيا العجز المتزايد في تجارة السلع. ورغم ذلك، تضاعف عجز الحساب الجاري لأوروبا الشرقية مرتين ليصل إلى ٨,٨ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥. ونمت تجارة الخدمات الخارجية للاتحاد الروسي بدورها على نحو سريع، ولكن اتسع نطاق العجز ليصل إلى ٦ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٥، مما خفض فائض الحساب الجاري إلى ١٠ بلايين دولار. وقد أثر الاتساع الكبير للسفر الخارجي بشكل ملحوظ في الحسابات الجارية لمعظم بلدان أوروبا الشرقية.

٣٢ - وأحرز معظم بلدان أوروبا الشرقية ودول البلطيق تقدما كبيرا في مجال الاندماج في الأسواق المالية العالمية. وانعكس ذلك بشكل هائل جدا في تزايد فرص وصولها إلى مختلف الأسواق الخارجية وقدرتها على اجتذاب رأس المال الأجنبي. وتلقت أوروبا الشرقية تدفقات رأسمالية واردة هامة خلال ثلاث سنوات متتالية، وحققت في عام ١٩٩٥ رقما قياسيا بلغ ٣١ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة. وكانت الوجهات الرئيسية هي بولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا، وكان الجزء الأكبر من تلك التدفقات من مصادر خاصة. وسجلت أيضا تدفقات كبيرة إلى داخل دول البلطيق في عام ١٩٩٥، ورغم أنها كانت أصغر بكثير منها في أوروبا الشرقية، فقد كانت عالية إذا ما قيست بالمعايير العالمية. إلا أن النمو في رابطة الدول المستقلة كان أقل سرعة في هذا الصدد. وسجل منذ بداية فترة الانتقال تدفق مستمر للأموال إلى خارج الاتحاد الروسي ولكن هناك دلائل تحسن.

٣٣ - وتفسر مصداقية برامج الإصلاح الاقتصادي، على ما يبدو، الجزء الأكبر من الفروق الكبيرة بين بلدان أوروبا الشرقية في قدرتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وعلى العموم، فإن البلدان التي تتلقى القليل من رأس المال الخاص أضعفت أيضا في الحصول على الكثير من التمويل الرسمي. ويعد الاتحاد الروسي الحالة الاستثنائية حيث اجتذب ٥,٤ بلايين دولار من صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٥ كما استخدم على ما يبدو بشكل مكثف ائتمانات التصدير المضمونة. وعلى عكس ذلك، استخدمت أوروبا الشرقية هذه المرافق بشكل نادر. وفي عام ١٩٩٥، قدمت مدفوعات صافية إلى صندوق النقد الدولي بلغت قيمتها ٢,٨

بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن تدفقات رأس المال الخاص إلى عدد متزايد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مستدامة على ما يبدو.

٣٤ - وبحلول منتصف عام ١٩٩٦، كان كل من رومانيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا قد صنفت من جانب الجهات الدولية الرئيسية المختصة بتقدير الجدارة الائتمانية، وحصلت البلدان الخمسة الأخيرة على مرتبة الصلاحية للاستثمار من وكالة واحدة على الأقل. وبالنسبة للبلدان التي لها تاريخ في مواجهة مشاكل تتعلق بالديون، فإن من الشروط المسبقة الأساسية للحصول على درجة من ذلك القبيل هو إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتطبيع علاقاتها مع دائني نادي باريس ولندن. وقد وفّت في السنتين الماضيتين بلغاريا وبولندا وسلوفينيا وكرواتيا بهذه الشروط كما أن الاتحاد الروسي على وشك التوصل على ما يبدو إلى اتفاق نهائي مع الأطراف المعنية.

٣٥ - وقد مكن التحسن المسجل في الصورة العامة عن الملاءة الائتمانية لـ ١١ بلدا من جمع ٧,٨ بلايين من دولارات الولايات المتحدة من القروض والسندات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في عام ١٩٩٥ (بالمقارنة ببلدين حصلا على ١,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩١). وقد تحقق هذا الرقم القياسي بالرغم من الغياب التام تقريبا للاقتراض من جانب الدولة في عدد من البلدان ذات الملاءة الائتمانية. وقد تحسنت عموما شروط التمويل الجديد، وقد سهل ذلك جزئيا زيادة التنافس بين المقرضين الدوليين. ومن المؤشرات الأخرى على تزايد اندماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الأسواق الرأسمالية الدولية ارتفاع نسبة الاقتراض من جانب الشركات الخاصة والشركات المحولة جزئيا إلى القطاع الخاص والبلديات (وهذا يختلف عن الممارسة الماضية المتمثلة في الاقتراض من جانب الدولة فقط)، واستخدام مجموعة أوسع نطاقا من الصكوك (مثل زيادة استخدام القروض الجماعية بالإضافة إلى السندات)، وزيادة تنوع المصادر المالية جغرافيا ومن حيث العملة. كما يستخدم المقرضون في بلدان أوروبا الشرقية بصورة متزايدة توظيف الأسهم على الصعيد الدولي، وإن كان حجمها الإجمالي صغيرا بالمقارنة بإصداراتها من الديون. وأصبحت الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية مصادر هامة للتمويل الخارجي في الجمهورية التشيكية وبولندا (قراءة بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في كل منهما).

٣٦ - وبلغ تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى البلدان الأوروبية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أيضا رقما قياسيا في عام ١٩٩٥، إذ تضاعف أكثر من مرتين ونصف ليصل إلى ١١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد تجاوز هذا الارتفاع التوقعات بكثير، ويعود ذلك أساسا إلى أن عملية التحويل إلى القطاع الخاص كانت في هنغاريا أسرع مما كان مقررا. ومع ذلك، فإن العديد من العمليات المقدرّة من عمليات التحويل إلى القطاع الخاص لم تتم. واستأثرت هنغاريا والجمهورية التشيكية معا بقراءة ثلثي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد الجديدة في عام ١٩٩٥. وظل الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية متواضعا عموما، رغم أن التدفقات إلى استونيا ولاتفيا وفي عام ١٩٩٥ إلى ألبانيا وجمهورية ملدوفا كانت كبيرة بالمقارنة بنتائجها المحلي الإجمالي. وبالرغم من الأرقام القياسية المسجلة في عام ١٩٩٥ في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي، لم تتحقق حتى الآن لا

التحويلات المطلوبة ولا المتوقعة من الموارد إلى داخل المنطقة. ورغم أن الظروف تختلف كثيرا، فإن هذا يعود على ما يبدو إلى عدم اتمام عملية التحول في النظم، بما في ذلك عدم مناسبة الأطر القانونية، وتأخر عملية التحويل إلى القطاع الخاص، وعدم كفاية الهياكل الأساسية التجارية، وفي بعض البلدان عدم اليقين السياسي.

٣٧ - واستخدم قرابة الثلث من صافي تدفقات رأس المال إلى أوروبا الشرقية في عام ١٩٩٥ لتمويل عجز الحسابات الجارية للمنطقة ووجه الباقي وقدره ٢٥ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة نحو زيادة الاحتياطات الرسمية. وقد خفض المركز الاحتياطي المعزز إلى حد كبير، والذي يمثل أكثر من خمسة أشهر من الواردات في المتوسط، بعض المخاطر المرتبطة بتدفقات رأس المال الكبيرة إلى الداخل. وازدادت أيضاً احتياطات الاتحاد الروسي نتيجة للفائض في الحساب الجاري والاقتراض من صندوق النقد الدولي.

٣٨ - وأحرزت حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقدماً كبيراً في مجال إنشاء مؤسسات سوقية جديدة وفي دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي رغم أنه اتضح أن عملية التحويل من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد سوقي أصعب مما كان متوقفاً في البداية.

رابعا - التعاون على الصعيد الإقليمي

٣٩ - نظراً لطبيعة ونطاق المساعدة التي تتطلبها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن منظومة الأمم المتحدة تنسق استجاباتها للطلبات المتعلقة ببناء قدرات بشرية ومؤسسية سليمة، لمعالجة عملية الانتقال في البلدان المعنية. وهذا الاستعراض لجهود التعاون الدولية من أجل دعم عملية الانتقال يبدأ بوحدات منظومة الأمم المتحدة الأوثق صلة بالبلدان ذاتها، وهي اللجان الإقليمية.

ألف - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها اللجان الإقليمية لمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٤٠ - حثت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والتي تضم بين أعضائها ٢٦ بلداً تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تنويع أشكال وطرق تقديم المساعدة من أجل دمج اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العالمي. كذلك فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي تضم بين أعضائها تسعة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تعمل على حل المشاكل التي تواجهها البلدان المتضررة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولذا فإنه يتعين أن يكفل التنسيق الفعال بين اللجنتين أن تكون المساعدة التقنية المقدمة إلى تلك الاقتصادات مساعدة تكميلية بالفعل وتركز على مجالات اختصاصاتها.

٤١ - والهدف الرئيسي لأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هو العمل بطريقة حفازة على تشجيع البلدان المتلقية على أن تصبح معتمدة على نفسها من أجل مساعدتها في الجهود التي تبذلها لمعالجة عملية الانتقال. وتعد الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء وحلقات العمل والخدمات الاستشارية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا فعالة لضمان تقييم الاحتياجات بسرعة نسبيا في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد تمخض العمل التحليلي للجنة عن تحليل مقارن للأداء الاقتصادي لعملية الإصلاح، وكذلك للسياسات القطاعية، بما يغذي المناقشة الاقتصادية ويساعد البلدان على تقييم ميزاتها، ومواطن ضعفها، النسبية.

٤٢ - وقد قامت بالفعل كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنسيق المساعدة التي تقدمانها إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال التبادل المنتظم للمعلومات المتعلقة بالبعثات الاستشارية وحلقات العمل وأنشطة التدريب وبرامج ومشاريع التعاون التقني. وبغية تفاذي الازدواجية فإن التعاون المقبل بين اللجنتين قد يشمل الاشتراك في إعداد، وتنفيذ الأنشطة، وإجراء المشاورات بصورة منتظمة، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للمشاريع قيد التنفيذ.

٤٣ - وقد عزز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى في المنطقة، والمؤسسات المالية، والدوائر التجارية، فضلا عن التعاون مع التجمعات دون الإقليمية، من كافة جوانب المساعدة الجارية التي تقدم إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك حلقات العمل والخدمات الاستشارية والتدريب.

٤٤ - وواصلت منظومة الأمم المتحدة توفير تحليل منتظم للحالة الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فضلا عن توفير المشورة المتعلقة بالسياسات العامة. والمعلومات المقدمة في وثائق الأمم المتحدة ومنشورات مثل "دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا"، و "النشرة الاقتصادية لأوروبا"، و "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ"، و "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، فضلا عن العديد من تقارير الوكالات المتخصصة، تتسم بأنها مفصلة ومصنفة حسب كل منطقة، كما أنها، في حالات كثيرة، لا تكون متاحة في أماكن أخرى. وبصفة عامة فإن الأنشطة التحليلية والإحصائية لمنظومة الأمم المتحدة تكملها أنشطة المنظمات الدولية الأخرى، مما يوفر لصانعي السياسات مجالا أوسع للتحليل وإبداء وجهات النظر، وهو ما قد لا يكون متاحا في أماكن أخرى.

١ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٥ - توجه معظم الأنشطة العادية للجنة الاقتصادية لأوروبا إلى مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات البيئة والنقل والإحصاءات والتسهيلات التجارية والتحليل الاقتصادي، وهي مجالات لها أولوية منذ عام ١٩٩٠. وأنشطة اللجنة تغطي أيضا الصناعة والتكنولوجيا والطاقة والسكان والمستوطنات البشرية والحراجة وتعزيز الاستثمار.

٤٦ - وبالإضافة إلى تلك المجموعة الواسعة من الأنشطة فإن العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأوروبا من تحليل للبيانات وجمعها وتبادلها، يغذي المناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحليل الحالة الاقتصادية في هذه البلدان يستند إلى إسهامات يقدمها ممثلو البلدان الأعضاء ويصفون فيها الأوضاع التي تسود بلدانهم في مجال من المجالات، ويعلقون عليها، وذلك في إطار المناقشات التي تصلح أساسا كوسيلة لتبادل المعلومات والخبرات. وذلك التحليل يستند أيضا إلى الاستقصاءات أو الدراسات التي تجريها الأمانة، وتنعكس في عدد من المنشورات التي تعتبر "دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا" أكثرها شهرة. وفي عام ١٩٩٥، كانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد أصدرت ٧٣ منشورا، ومن المخطط إصدار ٩٥ منشورا في عام ١٩٩٦.

٤٧ - والمفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات والبروتوكولات، وإعداد القواعد والمعايير، والاتفاق بشأن شبكات النقل الأوروبية، تضيد جميعها في تنسيق الإجراءات وتيسير المبادلات بين البلدان الأعضاء وذلك بالقضاء على العقبات وتبسيط الإجراءات، أو بالحيلولة دون أن تصبح الفوارق الكبيرة بصورة غير مقبولة في معايير الإنتاج ولا سيما تلك المتعلقة بالبيئة والسلامة، بمثابة عوامل لمنافسة غير نزيهة.

٤٨ - والخبرة المكتسبة تبين أن الاتحاد الأوروبي قد استرشد في وضع توجيهاته بعدد من قواعد ومعايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كما أنه من ناحية أخرى تستخدم بعض توجيهات الاتحاد الأوروبي كأساس لاعتماد قواعد ومعايير على الصعيد الإقليمي في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا تدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية والقواعد والمعايير والاتفاقيات في جميع مجالات برنامج عمل اللجنة. وبصفة خاصة فإن نجاح التعاون بين الدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأوروبا ينعكس في الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمجال النقل، التي بلغ عددها ٥٠ اتفاقا واتفاقية وتشمل معايير لصناعة السيارات. وعلاوة على ذلك فإنه يمكن تبادل خبرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال القواعد والاتفاقيات مع المناطق الأخرى عن طريق اللجان الإقليمية في كل منها؛ وهذا هو الحال مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالنسبة لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى العابر للحدود وبروتوكولاتها. وهذه الاتفاقية أثمرت أولى النتائج المهمة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٣ وذلك بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت بنسبة تزيد عن ٣٠ في المائة. وهذه الاتفاقية هي واحدة من أربع اتفاقيات بيئية للجنة الاقتصادية لأوروبا. وعلى الصعيد العالمي، تقدم أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا للخدمات للاتفاقية الدولية لنقل البضائع الخطرة.

٤٩ - والأنشطة الحالية للجنة الاقتصادية لأوروبا تتخذ شكل حلقات عمل تدريبية وتقديم خدمات استشارية للحكومات وبرامج ومشاريع التعاون التقني.

٥٠ - ومنذ نهاية عام ١٩٩٠، عُد ما يقرب من ٢٠٠ حلقة عمل بشأن جوانب مختلفة تتصل بعملية الانتقال وكان الطلب على حلقات العمل تلك هو الدافع إلى عقدها. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنشر، وتقييم، نتائج حلقات العمل بانتظام، كما أن المتابعة تؤثر في أعمال اللجنة ككل. وعلى وجه التحديد وجه

عديد من حلقات العمل الاستشارية صوب الإسراع بعملية نشر الوعي في الدول الأعضاء التي استقلت حديثا بالنسبة لدور ومهام اللجنة الاقتصادية لأوروبا إزاء تعزيز عملية الإصلاح والاندماج في الاقتصاد الأوروبي وفي الاقتصاد العالمي. وقد استكشفت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إمكانيات تعزيز تدريب ممثلي الحكومة والأوساط التجارية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومؤسسات ومنظمات أخرى مثل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ومعهد فيينا المشترك، ومنظمة العمل الدولية/مركز تورين ومراكز تنسيق التدريب الإقليمية في إطار الاتفاقيات البيئية للجنة الاقتصادية لأوروبا.

٥١ - وبرنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا الإقليمي للخدمات الاستشارية، الذي أنشئ في منتصف عام ١٩٩٤ كجزء من عملية إضفاء اللامركزية على أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة، إلى اللجان الإقليمية، أضاف بعدا جديدا للخدمات المقدمة للدول الأعضاء، وأسهم في تنويع المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والطلبات المقدمة من حكومات هذه البلدان تعطي قوة دفع لأنشطة البرنامج. وقدم المستشارون الإقليميون المشورة بالنسبة للسياسة العامة والمواضيع المؤسسية، وأعدوا أفكارا لمشاريع ذات أهمية مشتركة للعديد من البلدان.

٥٢ - وخلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أوفد ما مجموعه ١٤٤ بعثة استشارية: منها ٥٠ بعثة إلى البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، و ٤٨ بعثة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا، و ٨ بعثات إلى دول البلطيق، و ٣٨ بعثة إلى البلدان المانحة. وفي عام ١٩٩٥ قدمت مساعدة استشارية إلى جورجيا، توجت تلك المساعدة بإعداد استراتيجية متوسطة الأجل للتعمير والانتعاش والإصلاح في المجال الاقتصادي. وقد أعربت كل من طاجيكستان وأوكرانيا وقيرغيزستان عن اهتمامها بتلقي مساعدة مركزة.

٥٣ - وقد نفذت برامج ومشاريع للتعاون التقني في مجالات محددة من برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مثل الإحصاءات، والسكان، والنقل، والبيئة، والتجارة، والحراجة، والطاقة، والصناعة والتكنولوجيا.

٥٤ - واللجنة الاقتصادية لأوروبا تعمل وتشارك، بنشاط، في متابعة المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. كذلك فإن اللجنة الاقتصادية لأوروبا وصندوق الأمم المتحدة للسكان قد أعدا برنامجا للسكان للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ من أجل دعم متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمؤتمر الأوروبي للسكان في المنطقة، ولا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيزود البرنامج الحكومات والمنظمات غير الحكومية بالبيانات والتحليلات والاستنتاجات من أجل رصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وتوصيات اللجنة الأوروبية للسكان. وقد نفذت ثلاثة مشاريع متصلة بقضايا السكان بدعم مالي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٥ - ولتعزيز الاتصال مع وكالات الإحصاء الوطنية والمنظمات المهمة الأخرى، تنسق اللجنة الاقتصادية لأوروبا برنامج عملها مع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ومع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية الذي يوفر للاتحاد الأوروبي خدمة معلومات إحصائية رفيعة المستوى. واللجنة الاقتصادية لأوروبا تنسق أيضا أنشطتها الإحصائية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فضلا عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد عزز مؤخرا البرنامج الإحصائي للجنة الاقتصادية لأوروبا، بتمويل قدمه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الإحصاءات الاجتماعية.

٥٦ - وتكرس أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا في قطاع النقل لمشاريع تقنية محددة، مثل مشروع طريق السيارات الرئيسي العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب الذي يشارك فيه ١٠ بلدان ومشروع طريق السكك الحديدية العابر لأوروبا الذي يشارك فيه ١١ بلدا. وقد اشتركت في أنشطة المشاريع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما اشترك فيها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

٥٧ - ويجري إعداد ٣ برامج بيئية للتعاون التقني بشأن معالجة وحماية المياه العابرة للحدود، ودعم قرارات الاستثمار المستدام في إدارة موارد المياه العذبة ومياه البحر، والتخفيف من الآثار البيئية المترتبة على مجمعات الصناعات العسكرية وتحويلها إلى الاستخدامات السلمية. وقد عزز التعاون على مستوى الأمانة فيما بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ووحدة تنسيق مشروع الدانوب.

٥٨ - وفي مجال التجارة، أعدت مؤخرا دراسة عن تمويل الاستثمار في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن دليل للمعاملات العقارية في تلك البلدان. وقد صدرت مبادئ توجيهية أخرى بشأن تمويل التجارة والشركات الخاصة والأشكال الجديدة لتمويل المشاريع، بما في ذلك طريقة "البناء والتشغيل ثم نقل الملكية" التي ستساعد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعبئة التمويل الخارجي ولا سيما في مجال تنمية البنية الأساسية. ويجري الاضطلاع بعدد من أنشطة التعاون التقني الأخرى في مجال تيسير التجارة وذلك، غالبا، من خلال تقديم الخدمات الاستشارية بهدف تحسين كفاءة وفعالية الإجراءات والوثائق وتبادل البيانات المستخدمة في معاملات التجارة الدولية. ويعد تبادل المعلومات لتيسير التجارة برنامجا مشتركا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومع العديد من الهيئات الوطنية لتيسير التجارة باستخدام شبكة "الانترنت" العالمية من أجل زيادة الوعي واستخدام معايير تيسير التجارة. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إعداد دليل تدريبي.

٥٩ - وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي الدعم إلى مشروع تحضيري لتقديم المساعدة من أجل إعداد مناطق لبيان كفاءة استخدام الطاقة في بلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا والاتحاد الروسي، ومدد المشروع إلى عام ١٩٩٦. وقد أعد مشروع كفاءة الطاقة في سنة ٢٠٠٠ أيضا أنشطة لتعزيز التجارة التي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة. كما قدم الدعم من أجل تحويل الصناعات العسكرية لتصنيع تكنولوجيا استخدام الطاقة التي تتسم بالكفاءة. وقد بدأ نشاط جديد بشأن الآليات المالية

للاستثمارات المتعلقة بكفاءة استثمار الطاقة، في الاتحاد الروسي بالاشتراك مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومع البنك الدولي والمصارف التجارية في الاتحاد الروسي وخبراء من أوروبا الغربية يقومون بإعداد مبادئ توجيهية لمشروع استثماري. و "برنامج التعاون التقني لتشجيع وتطوير صناعة للغاز تقوم على نظام السوق في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - مركز للغاز" يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة، وتنصب الأولويات العاجلة على التدريب والبعثات التقنية وأنشطة النشر واستحداث قاعدة للبيانات.

٦٠ - وفي مجال الصناعة، تشترك اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مشروع لصناعة الصلب في أوروبا. وهو مشروع يشمل البنك الدولي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والمعهد الدولي للحديد والصلب. وقد بدأ مشروع تجريبي لتطهير البيئة في مواقع ملوثة بالكيماويات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد صدرت مشاريع اتفاقات نموذجية وأدلة قانونية بهدف تيسير التفاوض التجاري في تلك البلدان، كما نشرت معلومات عن الأشكال الجديدة للتعاون التقني.

٦١ - وقد أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا برنامجا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك بهدف مساعدة تلك البلدان على إعداد سياسة وطنية وتصميم برامج لتشجيع تلك المؤسسات واستحداث بنية أساسية لها، وتقديم المساعدة إلى المبتدئين لكي يصبحوا من منظمي المشاريع.

٦٢ - وما برحت الولاية القديمة العهد للجنة الاقتصادية لأوروبا، والتي تشمل الشروع والمشاركة في اتخاذ تدابير لتسهيل وضع إجراءات منسقة لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي لأوروبا، تصلح بنفس القدر، بالنسبة للجهود الحالية الرامية إلى مساعدة البلدان والمناطق التي مزقتها الحرب في المنطقة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦٣ - أعطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أولوية عليا لمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحولها ولتيسير انضمامها إلى الاتجاه الاقتصادي السائد في المنطقة. وقامت شعبة أمانة اللجنة بتحسين برامجها وتوسيع نطاقها لمعالجة القضايا الجديدة، كما كثفت برنامج أنشطتها لصالح هذه الاقتصادات.

٦٤ - ومن المجالات التي قدمت فيها اللجنة المساعدة إلى البلدان المقصودة ما يلي: '١' تبني المعايير والممارسات الدولية المتبعة في البلدان ذات الاقتصادات السوقية، '٢' الأنشطة التحليلية، والمشورة السياسية والمساعدة التقنية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، و '٣' السبل التي يمكن اتباعها لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومع البلدان النامية، لا سيما بالتعاون مع التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية.

٦٥ - وقدمت أمانة اللجنة التدريب في مجالات مثل إدارة الاقتصاد الكلي وإصلاحه، والتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي، وإعادة هيكلة الصناعة واشتراك القطاع الخاص، والنقل، والإحصاء. وبذلت جهودا لضمان تمكين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما في جميع بلدان آسيا الوسطى ومنغوليا، من الاطلاع التام على تجربة الاقتصادات السوقية والحصول على المعايير الدولية والممارسات الموصى بها اللازمة لتشغيل نظام سوقي جيد الأداء. وقام معهد الإحصاء لآسيا والمحيط الهادئ وشعبة الإحصاء التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنظيم دورة وطنية للتدريب على نظم المحاسبة الوطنية لتحسين القدرات الإحصائية الوطنية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وساعدت اللجنة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تكييف سياساتها التجارية الخارجية لتوائم الاتفاقات المنبثقة عن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٦٦ - وفي ميدان النقل، كان الهدف من المساعدة التقنية إنشاء إطار ملائم للسياسة العامة المتعلقة بطرق النقل البري التي ستضم إلى شبكة وصلات خطوط السكك الحديدية دون الإقليمية والواصلة بين أنحاء الأقاليم والأقاليمية (في آسيا - أوروبا).

٦٧ - وجرى حصر العمل التحليلي والطرائق التشغيلية المتعلقة بإدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاتجاه الاقتصادي الإقليمي العام حول ثلاث مجموعات من الأنشطة، هي: '١' تقديم الخدمات الاستشارية والبحثية والإعلامية، '٢' وعقد اجتماعات حكومية دولية واجتماعات لأفرقة الخبراء، وحلقات عمل وحلقات دراسية بشأن مختلف قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و '٣' توفير التدريب وفقا للمطالب المحددة الواردة من الحكومات المعنية.

٦٨ - ويجري في إطار "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ" رصد وتحليل التطورات الجارية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المنطقة وتقدمها في مجال الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك روابطها التجارية الخارجية. والمنشورات الأخرى التي تصدرها اللجنة وتعالج تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، وحالة التجارة الخارجية وتدابير إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد الإقليمي، شملت مواضيع بشأن سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي في البلدان الضعيفة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبشأن إدارة الإصلاحات الاقتصادية.

٦٩ - وقدمت إلى معظم البلدان الخدمات الاستشارية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الكلي، والترتيبات المؤسسية المتعلقة بترويج الصادرات، وتأثير اتفاقات جولة أوروغواي على التعاون الاقتصادي الإقليمي، وإدارة الموارد الطبيعية، والنقل والإحصاء. وبناء على طلب الحكومات المعنية، نظمت مجموعة محاضرات بشأن قضايا الاقتصاد الكلي، بما فيها السياسات التجارية والاستثمارية، لأجل المسؤولين الحكوميين والباحثين وممثلي المؤسسات الأكاديمية، كما شملت تقديم المساعدة التقنية في مجال بناء نماذج الاقتصاد الكلي لأغراض تحليل السياسات. وقدمت خدمات استشارية تقنية بشأن الاستشعار من بعد ونظام المعلومات الجغرافية

إلى مجموعة مختارة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقدمت الأمانة الخدمات الاستشارية إلى بلدان آسيا الوسطى لمعالجة أزمة منطقة بحر آرال.

٧٠ - وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، ركزت اللجنة على تعزيز القدرة الإدارية الوطنية في مجال وضع الأطر المالية، والصناعية، والهيكلية الأساسية، والتجارية وغير ذلك من الأطر المؤسسية اللازمة لإدارة الانتقال إلى الاقتصاد السوقي. ومن الأنشطة الجديدة التي اضطلعت بها اللجنة خلال فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ تطبيق التكنولوجيا الفضائية، وتطبيق التبادل الإلكتروني للبيانات في التجارة الدولية، وحماية البيئة، واشتركت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عدد من أنشطة التعاون التقني بشأن القضايا الاجتماعية الحرجة وتنمية الموارد البشرية. ومن المشاريع الكثيرة التي نفذت في هذا المجال تنظيم حلقة دراسية بشأن السياسة العامة للهجرة والتنمية، وحلقة دراسية إقليمية بشأن شيوخة السكان والتنمية.

٧١ - وحدد التعاون التقني فيما بين بلدان هذه المجموعة بوصفه مجالاً جوهرياً في أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وفي سياق التشديد الحديث العهد على تعزيز التعاون الإقليمي وتوطيد التنسيق دون الإقليمي فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قدمت الأمانة الدعم، بقدر ما تسمح به الموارد المتوافرة، إلى مناطق دون إقليمية مثل الهند الصينية، ومنطقة شمال شرق آسيا وآسيا الوسطى.

٧٢ - وإدارة الاقتصاد الكلي من مجالات التركيز الأساسية للمساعدة التي تتلقاها البلدان الأعضاء في اللجنة في منطقة آسيا الوسطى في جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ذات الوجهة السوقية. وخلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، نظمت اللجنة في كل بلد من بلدان آسيا الوسطى حلقات عمل وطنية بشأن الإصلاحات الاقتصادية. والتحديات الرئيسية لا تزال تتمثل في تهيئة بيئة تنافسية في ظل نظم السياسات العامة الجديدة لحفز التجارة والاستثمار كي تلبى مختلف المعايير الدولية.

٧٣ - وسعت أمانة اللجنة إلى إقامة تعاون وثيق مع منظمة التعاون الاقتصادي في مجال تقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وجميع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي العشرة هم أعضاء في اللجنة. لذلك، بادرت كلتا المنظمتين منذ وقت مبكر بإنشاء إطار للتعاون بينهما. وبناء عليه، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الرئيسين التنفيذيين للمنظمتين في اسطنبول، تركيا، في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣.

باء - التعاون مع التجمعات دون الإقليمية والمؤسسات الدولية والمنظمات الأخرى ذات الصلة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية

٧٤ - حتى يساير عمل كلتا اللجنتين الإقليميتين الواقع الجديد في المنطقة، أولي اهتمام خاص للعلاقات والتعاون مع مؤسسات الشراكة الرئيسية خارج منظومة الأمم المتحدة وهي: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واللجنة الأوروبية، والمجلس الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وتعزز التعاون مع التجمعات دون الإقليمية داخل المنطقة بدرجة أكبر.

٧٥ - وأصبح تكوين عضوية المجلس الأوروبي وجمعيته البرلمانية مقاربا لتكوين عضوية اللجنة الاقتصادية لأوروبا أكثر من ذي قبل. كما أن تكامل ولاياتهم يتيح لهم فرصا للتعاون، لا سيما بمناسبة الأحداث الخاصة التي من قبيل مؤتمر وارسو المعني بالتقدم المحرز في الإصلاحات السياسية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، ومساعدة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على تخطيط وإدارة تعدادها السكاني لعام ١٩٩٤.

٧٦ - ويجري العمل على إحداث تقسيم ملائم للعمل مع المؤسسات القائمة داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتضم عددا محدودا من الأعضاء لديها أمانات قوية قديمة العهد. وينطبق ذلك على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الأوروبية. وفي الميدان البيئي، أدى ذلك إلى إقامة شراكة لتنفيذ استعراضات الأداء البيئي، التي بادرت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووسعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا نطاقها لتشمل عددا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وظهر نمط مماثل لعلاقة شراكة (يشمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية) في ميدان الإحصاء.

٧٧ - ونشأت أشكال من التآزر مع المنظمات الأخرى في مجال وضع القواعد والمعايير، ومن ذلك ما تم مع اللجنة الأوروبية. وتبين التجربة أن الاتحاد الأوروبي تبنى في توجيهاته عددا من القواعد والمعايير التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بينما تستخدم، على العكس من ذلك، بعض توجيهات الاتحاد الأوروبي كأساس لاعتماد القواعد والمعايير على الصعيد الإقليمي ضمن إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

جيم - التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
وبلدان البحر الأبيض المتوسط

٧٨ - وسع نطاق التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ الدورة الأخيرة للجنة، انطلاقا من روح إعلان قمة بودابست. وفي محاولة لتعزيز التعاون مع المنظمات ذات العضوية المماثلة لعضوية اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولها، فضلا عن ذلك، ولاية تكميلية، تدعم اللجنة

الاقتصادية لأوروبا بانتظام البعد الاقتصادي في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتشهد على ذلك وثائق المعلومات الأساسية الهامة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لاجتماعات المنتدى الاقتصادي، واستعراض وثائق بون، والحلقات الدراسية الفردية التي نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن قضايا اقتصادية محددة.

٧٩ - وساهمت أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أحداث البعد الاقتصادي الثلاثة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي جرت منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة. وفي عام ١٩٩٥، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في حلقة صوفيا الدراسية بشأن دور الهياكل الأساسية عبر أوروبا في المحافظة على الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأسود. وأعدت اللجنة أيضا مساهمة مكتوبة للحلقة الدراسية بشأن الانعاش البيئي. واشتركت الأمانة في الحلقات الدراسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عند معالجتها لمواضيع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكان ذلك مفيدا للمشاركين من كلتا الجهتين.

٨٠ - وفيما يتعلق بالمنتدى الاقتصادي الرابع المعقود في براغ في آذار/مارس ١٩٩٦، دعيت الأمانة من جديد لتوفير رؤساء جلسات ومقررين، فضلا عن تقديم مساهمة في الموضوعين الرئيسيين للمنتدى، بشأن إدارة الجوانب الاجتماعية والمخاطر السياسية في فترة الانتقال وبشأن تهيئة جو من الثقة الاقتصادية لتعزيز الأمن.

٨١ - وفي الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في بودابست في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قررت الدول المشتركة تكثيف الحوار مع دول البحر الأبيض المتوسط غير المشتركة الخمسة، وهي: إسرائيل، وتونس، والجزائر، ومصر، والمغرب، التي يُطلق عليها الآن "شركاء البحر الأبيض المتوسط في التعاون". وحسبما طلبت اللجنة في عام ١٩٩٥، تعتزم أمانتها أن تتعاون في مجالات اختصاصها، مع فريق الاتصال غير الرسمي المفتوح باب العضوية الذي أنشئ حديثا، على مستوى الخبراء ضمن إطار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تيسيرا لتبادل المعلومات.

٨٢ - إن العدد المتزايد للمبادرات التي اتخذتها المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية أو دون الإقليمية لتعزيز التكامل فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط وتعاونها مع البلدان الأخرى يعبر عن الاهتمام المتجدد بالحالة الراهنة والمشاريع الحالية في المنطقة. بيد أن هذه المبادرات يمكن أن تؤدي إلى ازدواج الجهود وعدم الاتساق إذا لم يكن هناك تبادل وتركيز كافيين للمعلومات فيما بين مختلف المؤسسات المعنية.

٨٣ - وفي ظل هذه الظروف، وحسبما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع استثنائي للسفراء من دول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والدول غير الأعضاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط، حصرت أمانة اللجنة آليات التعاون القائمة والمبادرات الجارية في المنطقة.

٨٤ - وينبغي زيادة عدد الحلقات التي تهم بوجه خاص بلدان البحر الأبيض المتوسط من بين الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تنظمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ويمكن أن تشترك فيها أي من دول الأعضاء. واشتراك بلدان البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الاجتماعات التي تتناول وضع وتنفيذ القواعد والمعايير التي يمكن أن تعزز علاقاتها التجارية وتكاملها الاقتصادي في مجال تسهيل التجارة والمعايير المتعلقة بالمنتجات القابلة للتلف.

٨٥ - وينبغي تبني توجهات مماثلة لتيسير انضمام بلدان البحر الأبيض المتوسط إلى الاتفاقيات البيئية بشأن إدارة المياه وتقييم الأثر البيئي والحوادث الصناعية، فضلا عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإدارة البيئية المتكاملة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإلى عدد من الصكوك القانونية في قطاع النقل.

٨٦ - وفيما يتعلق بالتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سيتواصل تنفيذ أنشطة أخرى على أساس إجراء المزيد من المشاورات مع الاتحاد الأوروبي، والمجلس الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة. وتعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المنظمات ذات الصلة الأخرى في الأنشطة المتعلقة بمشروع الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عن طريق مضيق جبل طارق. وتجدر ملاحظة أن اللجنتين الإقليميتين قدما تقريرا مشتركا في هذا الشأن إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥.

دال - التجمعات دون الإقليمية

٨٧ - منذ أوائل التسعينات تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدعم قيام تعاون أكبر مع عدد متزايد من التجمعات دون الإقليمية التي تكونت في أوروبا وآسيا الوسطى بغرض زيادة التبادل التجاري المفيد للطرفين والتعاون الاقتصادي. ومن أهم هذه التجمعات دون الإقليمية مجلس وزراء البلطيق، وجمعية البلطيق؛ ومجلس دول بحر البلطيق؛ والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود؛ ورابطة الدول المستقلة؛ ومبادرة أوروبا الوسطى؛ ومجلس التعاون القزويني؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي؛ ومجلس أوروبا - القطب الشمالي لبحر بارنتس؛ ومجموعة فيزيغراد. ويستفيد كثير من التجمعات دون الإقليمية من خبرة ودعم المؤسسات الأوروبية ومنظمات الأمم المتحدة النشطة في المنطقة مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمة العالمية للسياحة والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتوصف أدناه أمثلة منتقاة للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والتجمعات الفرعية.

٨٨ - فاللجنة الاقتصادية لأوروبا تشترك بانتظام في الاجتماعات الوزارية لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وهي توفر خدمات استشارية ومدخلات للاجتماعات التقنية ومطبوعات الدعم حسب الطلب. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا المساعدة في ميدان الطاقة والنقل بصفة خاصة. وفي عام ١٩٩٤، أعدت منشورا عن حالة الطاقة في بلدان التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود "التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في ميدان الطاقة: الزخم والفرص"، لأول فريق عامل معني بالطاقة. وفي ١٩٩٥ قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مدخلات للفريق العامل المعني بالنقل، وإلى الفريق المخصص المعني بشبكات النقل. كما قدمت الجماعة الأوروبية إسهاما كبيرا في اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في صوفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن جوانب النقل التي تنفرد بها بلدان التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

٨٩ - وطورت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التعاون مع رابطة الدول المستقلة في المجالات ذات التأثير الفعال. ولها علاقات وثيقة باللجنة الإحصائية التابعة للرابطة. كما تقيم اتصالات مع اللجنة الدولية للإصلاح الاقتصادي والتعاون المؤسسي في ١٩٩٣ بدعم من دول الرابطة لتشجيع التجارة والاستثمار فيما بين بلدان المنطقة. وتتعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا في القضايا الجوهرية مثل الطاقة والهيكل الأساسية مع لجنة التعاون الاقتصادي لبلدان الرابطة. وفي عام ١٩٩٥ بدأ العمل في مشروع عن "الحالة الراهنة والآفاق لمجمع الوقود والطاقة في رابطة الدول المستقلة" بمشاركة جميع حكومات الرابطة عن طريق الخبراء الوطنيين في مسائل الطاقة. وعقد الاجتماع الأول في موسكو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ويضم إجراءات مشاورات أخرى في عام ١٩٩٦.

٩٠ - ومثلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في اجتماعات رفيعة المستوى لمبادرة أوروبا الوسطى. كما أخذت دورا نشطا في الأفرقة العاملة التابعة للمبادرة والمعنية بالنقل والبيئة والطاقة. وتشمل أحدث المبادرات مساهمة اللجنة في اجتماع الفريق العامل المعني بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتصميم برنامج ذي صلة، كما قدمت اللجنة ورقة موقف في الاجتماع الوزاري المعني بالعلاقات الاقتصادية الدولية ومسائل التجارة الخارجية في سكوبجي المعقود في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في آذار/مارس ١٩٩٥.

٩١ - وتلتمس أمانة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ التعاون الوثيق مع منظمة التعاون الاقتصادي في مجال تقديم المساعدات المتصلة باقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ووقعت مذكرة تفاهم بين اللجنة والمنظمة في استنبول، تركيا، في تموز/يوليه ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين عقدت المنظمة واللجنة حلقات عمل وحلقات دراسية مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك شرعت اللجنة في اجتماعات استشارية بين الرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية، تعقد الآن سنويا. وتشترك اللجنة حاليا في خمس دراسات لإكمال مشاريع تنمية هياكل النقل البري الأساسية وتشترك في النهوض بتدابير تسهيل عبور الحدود والصكوك القانونية التي تتفق مع الصكوك التي وضعتها اللجنة، ضمانا للتكامل في الأماكن التي تنشأ فيها روابط إقليمية بأوروبا.

خامسا - التعاون على الصعيد العالمي

٩٢ - ساهمت الوكالات والهيئات والبرامج التالية في التقرير الحالي بتوفير معلومات عن دورها في تعزيز تعاون اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فيما بينها ومع اقتصادات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ومع المؤسسات والكيانات الدولية ذات الصلة: الأمانة العامة للأمم المتحدة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد البريدي العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتلخص هذه المساهمات أدناه.

الأمانة العامة للأمم المتحدة

٩٣ - تتولى إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات مساعدة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وكيانات القطاع الخاص في تحديد أولويات التنمية والانتقال، وتسهم في رسم السياسات والتدابير للوفاء بها. ويتم القيام بذلك عن طريق نوعين رئيسيين من الأنشطة: التحليل والتعاون التقني. ويشمل النوع الأول تحليل الاتجاهات السكانية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل، وكذلك القيام، من منظور عالمي، برصد وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. كما تسعى الإدارة، التي تعمل بالتشاور مع اللجان الإقليمية، إلى تحديد القضايا الاقتصادية والاجتماعية الناشئة ذات الأهمية العالمية ورصد التطورات قصيرة الأجل في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، فإن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٦ التي أعدتها الإدارة في تركيزها على الاستثمار في الاقتصاد العالمي، أعدت تحليلا خاصا لحالة الاستثمار الفريدة وبيئة السياسات في اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي السنة السابقة حللت الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية العالمية لعام ١٩٩٥ مشاكل الانتقال والتعديل على المستوى الاقتصادي الدقيق.

٩٤ - وفي ميدان السكان تجري الإدارة أيضا البحوث والتحليل من خلال دراسة الوفيات والخصوبة والهجرة الداخلية والدولية والتحضر، التي تشمل البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتعد ذات أهمية خاصة التقديرات الدورية والاسقاطات التي تشمل المعلومات المتعلقة بحجم السكان حسب العمر والجنس والنمو والوفيات والخصوبة والتوزيع الريفي والحضري لجميع بلدان العالم. وفي أحدث التقييمات، "آفاق سكان العالم: تنقيح عام ١٩٩٤"، يكرس فصل خاص لديموغرافية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٩٥ - أما مجموعة الأنشطة الرئيسية الأخرى فهي التعاون التقني في مجالي السكان والإحصاء. وفي المجال الأول تنفذ الإدارة مشاريع مثل تلك التجارية في ألبانيا ومنغوليا بقصد زيادة قدرة هذه البلدان على صياغة سياسات سكانية وطنية وما يتصل بها من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٩٦ - وفي مجال الإحصاء أعدت الإدارة دليلا عن الحسابات القومية: استعمال نظام الحسابات القومية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن المتوقع أن يساعد هذا الدليل تلك البلدان في جهودها للتغيير من نظام الناتج المادي الذي تستخدمه البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا نحو نظام الحسابات القومية الذي تستخدمه بقية العالم. ونظمت حلقة عمل في هذا الصدد في سانت بيترسبورغ، الاتحاد الروسي، عام ١٩٩٤، جمعت بين خبراء الحسابات القومية من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأسفر عن توصيات رئيسية.

٩٧ - وبالإضافة إلى ذلك تعاونت الإدارة مع فريق الدعم القطري التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في كاتامندو على الاضطلاع بتدريب على جمع البيانات الديموغرافية لجمهوريات آسيا الوسطى في اشغاباد، في آذار/مارس ١٩٩٦. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ قدمت الإدارة أيضا المساعدة التقنية إلى حكومة تركمانستان فيما يتصل بتجهيز وجدولة نتائج تعداد السكان والإسكان لعام ١٩٩٥.

٩٨ - ووفرت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة دعما موضوعيا للمناقشات المتعلقة "ببرنامج للتنمية" الذي تدور حوله مفاوضات حاليا في الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بـ "خطة للتنمية". وتتناول المناقشات، في جملة أمور، موضوع إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٩٩ - وفي الفصل الأول يعترف بأن المشاكل والسمات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتطلب انتباها خاصا. ويرى أن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة أمر معقد بصفة خاصة لأن هذه البلدان تواجه بانتقال مزدوج إلى الديمقراطية وإلى اقتصاد السوق. ولن يكون إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي مجرد تأثير إيجابي على هذه البلدان ذاتها فحسب وإنما أيضا على الاقتصاد العالمي ككل. وهكذا فإنه من المهم بصفة خاصة النهوض بتعاون فعال في التجارة والاقتصاد والمالية والعلوم والتكنولوجيا مع جميع البلدان والنظم. ولكي يتحقق هذا الإدماج على نحو سريع تشير خطة للتنمية إلى أن الدعم الدولي الفعال من أجل الإصلاح في هذه البلدان ضروري من حيث الموارد المالية والخبرة المؤسسية على السواء.

١٠٠ - وفي الفصل الثاني يجري التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي دعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي. وهكذا فإنه ينبغي أن تنفذ بالكامل بواسطة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة التوصيات المعتمدة في المؤتمرات الدولية الأخيرة بشأن الاحتياجات

المحددة لهذه البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقترح "خطة للتنمية" وضع استراتيجية مناسبة لتعزيز التضامن مع هذه البلدان.

١٠١ - وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية مناهضة بتنفيذ برامج للتعاون التقني لبناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في مختلف ميادين الأنشطة لفائدة البلدان النامية. وهي مناهضة كذلك بإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً واقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٠٢ - وللوفاء بالولاية المذكورة أعلاه، ولا سيما فيما يتصل بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أنشأت الإدارة ضمن فرع السياسات الإنمائية والتخطيط وحدة تنسيق لاقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. كما نظمت الوحدة مجموعة من حلقات العمل والندوات الإقليمية لتعزيز تبادل المعلومات بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية حول مسائل السياسات المعقدة الهامة جداً لانتقالها الفعال والسلس نظام الاقتصاد السوقي.

١٠٣ - وتولى فرع الحكم والإدارة العامة، شعبة الإدارة العامة والتنظيم الإنمائي القيام بعدد من الأنشطة في إطار المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك ضمن الميزانية البرنامجية العادية تبعاً لقرار الجمعية العامة ١٠٦/٤٩. وينفذ هذا الفرع مشروعاً إقليمياً يسعى إلى تطوير وتعزيز الديمقراطية والحكم والمشاركة الشعبية في أوروبا الوسطى ورابطة الدول المستقلة.

١٠٤ - وتقوم الإدارة، في متابعة لسياستها الكلية الخاصة بدعم دور المرأة في التنمية بإيلاء اهتمام خاص لتقييم أدوار المرأة الفعلية والممكنة في جميع الأنشطة الإنمائية المختلفة. وتتأثر المرأة بشدة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة بالانتقال من اقتصاد خاضع للسيطرة المركزية إلى اقتصاد السوق. وتنفذ الإدارة مشروعاً إقليمياً بشأن المرأة في مجال التنمية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة. والهدف الكلي لهذا المشروع هو بناء قدرة هذه البلدان على تلبية اهتماماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ودعم جهودها لتصحيح الاختلافات المتعلقة بنوع الجنس وتحقيق تنمية مستدامة متوازنة بين الجنسين. وتم إنشاء خمس وحدات لنوع الجنس في مجال التنمية، في أرمينيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجورجيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتعمل هذه الوحدات بوصفها مراكز تنسيق للأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية في تشجيع وتنسيق جميع البرامج المتصلة بنوع الجنس.

١٠٥ - وفي ١٩٩٥ شرع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة في إعداد التقرير السنوي للتنمية البشرية الوطنية في ٢٥ بلداً في المنطقة كمدخل لتحسين حوار السياسات وصياغة السياسات في تلك المنطقة. واختيرت الإدارة بوصفها الوكالة المنفذة لهذا المشروع.

١٠٦ - وتأتي أهمية هذه التقارير بالنسبة لبلدان المنطقة من أن المعلومات والإحصاءات الأساسية عن قضايا التنمية الاجتماعية والبشرية في المنطقة تعد عمليا غير موجودة أو غير دقيقة. وحتى عندما تكون موجودة فإن كثيرا من هذه البلدان ينقصها القدرة على تحليل وتفسير أو استخلاص الإحصاءات والمعلومات الأخرى.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١٠٧ - في السنين الأخيرة، كان الأونكتاد يقوم بصفة منتظمة باستعراض وتحليل القضايا والتطورات الموضوعية المتصلة بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإدماجها في النظام التجاري الدولي وآثارها على التنمية. وقد حظي هذا الهدف أيضا بالتأييد خلال الدورة التاسعة للمؤتمر المعقودة في مدراند، جنوب أفريقيا.

١٠٨ - وقد نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ دراسة تتعلق بتشجيع إدماج البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للبلدان النامية. وثمة وثائق أخرى للأونكتاد تتناول قضايا محددة تتعلق بالتجارة الدولية، مثل "الآثار المترتبة على دينامية المجالات الاقتصادية الكبيرة" وهي تُعطي معلومات محددة عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٠٩ - ويقوم الأونكتاد بتنفيذ عدد متزايد من مشاريع وأنشطة التعاون التقني التي تستهدف دعم فرادى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ومنها على سبيل المثال الاتحاد الروسي وأوزبكستان وبيلاروس ولاتفيا وليتوانيا. وقد طلبت عدة بلدان أخرى من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن يوفر لها الأونكتاد تعاونا تقنيا في هذا المجال. ويجري تنفيذ أنشطة التعاون التقني هذه بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، نُظمت حلقة دراسية مشتركة بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للبلدان الآسيوية، بما في ذلك جمهوريات آسيا الوسطى. وعقدت في تشيسيناو، مولدوفا، في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ حلقة عمل لرابطة الدول المستقلة ودول البلطيق بشأن تنمية التعاون في مجالات التجارة الإقليمية والمدفوعات والمؤسسات. وعالجت حلقة العمل المشاكل المتعلقة بتناقص التجارة الإقليمية، وهي المشاكل التي كان لها تأثير خطير على الإنتاج والعمال والنمو، وحددت استجابات السياسة العامة التي من المرجح أن تؤدي إلى توسيع نطاق التعاون في مجالات التجارة الإقليمية والمدفوعات والمؤسسات فيما بين دول رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق.

١١٠ - وبناء على طلب حكومة مصر، قام الأونكتاد، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، بتنظيم أسبوع للأعمال التجارية بشأن التعاون التجاري والاقتصادي بين مصر وبلدان وسط وشرق أوروبا، بما في ذلك رابطة الدول المستقلة، عَقِد في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

١١١ - وقد ساعد الأونكتاد السلطات في رومانيا عن طريق اتخاذ تدابير لبناء المؤسسات بغرض تعزيز القدرة التدريبية اللازمة لتنظيم التجارة البحرية. وتقدم اللجنة الأوروبية مساعدة مالية لتركيبة الوحدة الخاصة بتتبع شحنات السكك الحديدية من نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، التابع للأونكتاد، على جزء ممر النقل الذي يعبر تركمانستان وأوزبكستان.

١١٢ - وأجري استعراض لعملية التحول إلى القطاع الخاص في كازاخستان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قام الأونكتاد، بالتعاون مع حكومة أوزبكستان، والبرنامج الإنمائي، واليونيدو، بتنظيم مؤتمر دولي للأعمال التجارية في جنيف بشأن "التحول إلى القطاع الخاص في أوزبكستان - فرص للشراكة" احتشد فيه ٢٠٠ من مديري الأعمال التجارية من عدد كبير من البلدان وأسفر عن توقيع عدد من عقود الاستثمار. وقد ضمت البعثة المشتركة المعنية بإعادة تشكيل المؤسسات الصناعية الكبيرة في كازاخستان خبراء من الأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، واليونيدو، ومتطوعي الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وحكومة كازاخستان.

١١٣ - ويعتبر برنامج النقاط التجارية عنصراً رئيسياً في مبادرة الكفاءة في التجارة للأونكتاد. ويشترك حالياً في البرنامج ١٠٢ من البلدان، ١٣ منها بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد أصبح الآن النظام الآلي لبرنامج البيانات الجمركية التابع للأونكتاد، في الواقع، نظاماً قياسياً عالمياً للنطاق لأتمتة وتحديث الإجراءات والوثائق والبيانات الجمركية. وقد بدأ العمل في المشاريع في أرمينيا وجورجيا في عام ١٩٩٤. وأصبح ذلك النظام عاملاً في أرمينيا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأبدت حكومتا أذربيجان وأوزبكستان اهتمامهما بالنظام. وتم تركيب نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد والقائم على استخدام الحاسوب في أوكرانيا وبييلاروس ورومانيا وكازاخستان. ويجري وضع مشروع مماثل في صيغته النهائية مع حكومة أوزبكستان. كما يجري حالياً تحديث نسخة جديدة من البرامجيات في البلدان التي ركبت فيها النسخة القديمة.

صندوق النقد الدولي

١١٤ - ما برح صندوق النقد الدولي يشارك بنشاط في تيسير إدماج البلدان التي كانت اقتصاداتها مخططة مركزياً في السابق في النظام العالمي للتجارة والمدفوعات منذ بداية عملية التحول. وقد اتخذت مساهمة الصندوق في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالدرجة الأولى، ثلاثة أشكال هي: تقديم مشورة في مجال السياسات، والدعم المالي، والمساعدة والتدريب التقنيان.

١١٥ - وشملت المشورة المقدمة من الصندوق في مجال السياسات إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مجالات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحرير نظام التجارة والصرف، وإعادة التشكيل الاقتصادي (بما في ذلك التحول إلى القطاع الخاص)، وإنشاء شبكات للأمان الاجتماعي تستهدف فئات معينة. كما قدم الصندوق مشورة بشأن القضايا التي تنفرد بها بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

انتقالية، بما في ذلك قضايا منطقة الروبل وإنشاء اتحاد جمركي في أجزاء من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

١١٦ - وقدم الصندوق دعماً مالياً لبرامج الاستقرار والإصلاح الاقتصاديين في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث بلغت مدفوعاته الفعلية نحو ٢١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وقدم جزء من هذه المساعدة عن طريق مرفق خاص مؤقت، هو مرفق التحول المنهجي، الذي أنشئ في نيسان/أبريل ١٩٩٣ وانتهى في نهاية عام ١٩٩٥. وقدم المرفق مساعدات مالية إلى البلدان التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها ناشئة عن وجود اختلالات حادة في ترتيباتها التقليدية المتعلقة بالتجارة والمدفوعات بسبب التحول من الاعتماد الشديد على التجارة بأسعار غير السوقية إلى التجارة المتعددة الأطراف المستندة إلى السوق. وقد صُمم المرفق ليكون بمثابة آلية لتمهيد الطريق أمام هذه البلدان للانتقال إلى ترتيبات الصندوق العادية. ووفر مرونة في تطبيق سياسة الصندوق المتعلقة بضمانات التمويل، بحيث أتاح للصندوق إمكانية توفير التمويل بصورة أسرع مما كان باستطاعته أن يفعله لولا ذلك.

١١٧ - وقدم الصندوق مساعدات تقنية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في خمس مجالات عريضة، هي: (أ) تصميم وتنفيذ السياسات الضريبية والنقدية؛ و (ب) بناء المؤسسات، مثل تطوير المصارف المركزية والخزانات العامة؛ و (ج) جمع البيانات الإحصائية وصقلها؛ و (د) تدريب المسؤولين؛ و (هـ) استعراض التشريعات (أو، في بعض الحالات، المساعدة في صياغتها)^(١). وتعاون الصندوق، لدى قيامه بتخطيط وتوفير هذه المساعدة التقنية، تعاوناً وثيقاً مع الموردين الآخرين للمساعدة التقنية، سواء على مستوى المشاريع أو البرامج. ويشمل هذا التعاون توفير تمويل مشترك للمساعدة التقنية بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، والبرنامج الإنمائي، والبنك الدولي، وكذلك مع مجموعة كبيرة من المصارف المركزية. كما أولى صندوق النقد الدولي أهمية كبيرة للمساعدة في تدريب المسؤولين عن السياسة الاقتصادية في هذه البلدان. ويتمثل التحدي بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إدامة التقدم المحرز حتى الآن وتوسيع نطاقه. ويواصل الصندوق حالياً عمله بصورة وثيقة مع هذه البلدان لمساعدتها فيما تبذله من جهود.

البنك الدولي

١١٨ - وأصل البنك الدولي دعمه للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في قطاعات مثل الزراعة والتعليم والطاقة الكهربائية وغيرها من مصادر الطاقة، والبيئة، والمالية، والصناعة، والتعددين وغيره من الطرق الاستخراجية، والأنشطة المتعددة القطاعات، والنفط والغاز، والسكان، والصحة والتغذية، وإدارة القطاع العام، والقطاع الاجتماعي، والاتصالات السلكية واللاسلكية/المعلوماتية، والنقل، والتنمية الحضرية، والإمداد بالمياه والمرافق الصحية. وترد بوضوح في المرفق/الجدول ٤ الأرقام المتعلقة بإقراض المقترضين في أوروبا وآسيا الوسطى.

منظمة الأغذية والزراعة

١١٩ - تركز الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة لدعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة على توفير الدعم من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المضطلع بها منذ أوائل التسعينات من حيث صلتها بالقطاع الزراعي والريفي وتأثيرها عليه كما تركز، من خلال المساعدة في الاقتراب من التنمية المستدامة، على دعم إدماج الزراعة في هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وبالنظر إلى محدودية الموارد، ظل دور منظمة الأغذية والزراعة في أوروبا حفازا بالدرجة الأولى، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم خدمات المساعدة التقنية إلى هذه البلدان.

١٢٠ - وقد وفرت المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الأوروبية المعنية بالزراعة طوال فترة التسعينات منتدى حظي بتقدير بالغ لعرض واستعراض عملية تحول القطاع الزراعي والريفي في وسط وشرق أوروبا في سياق عموم البلدان الأوروبية.

١٢١ - وما برح إطار الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة يتمثل في دعم انتعاش القطاع الزراعي في هذه البلدان بوصف ذلك أمرا مرتبطا باستمرار الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية في البلدان المعنية ومعتمدا عليه. ومنذ عام ١٩٩٣، ما برحت منظمة الأغذية والزراعة تدعم تنظيم مشاورات وزارية سنوية بشأن السياسة الزراعية وهي المشاورات التي توفر لهذه البلدان مُنتدى رفيع المستوى لتبادل خبرات محددة بشأن تحول القطاع الزراعي والريفي. وقد أنشئت بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة شبكة لبحث وتعزيز خيارات السياسة الزراعية وهي توفر لمقرري السياسات في وسط وشرق أوروبا الخبرات الفنية والتحليلات في مجالات رئيسية مثل (أ) بيئة السياسة الدولية، بما في ذلك توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي، واتفاق جولة أوروغواي لمجموعة "غات" بشأن الزراعة، واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى؛ و (ب) الإصلاحات الهيكلية، وبرامج التحول إلى القطاع الخاص، وتطوير الأسواق البرية، وإعادة تشكيل المزارع، والإصلاحات التعاونية؛ و (ج) وضع وروابط القطاع الزراعي مع التنمية الريفية بما في ذلك القضايا المتعلقة بنوع الجنس^(٧).

١٢٢ - وما برحت دول وسط وشرق أوروبا والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة التي هي أعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، منذ البداية، تشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيعقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١٢٣ - وتقدم منظمة الأغذية والزراعة مساعدات إلى وسط وشرق أوروبا وبعض الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تطوير وتنفيذ التنمية الريفية، وحيثما يقتضي الأمر، في إنشاء شبكات للأمان الاجتماعي لسكان الريف. وتعتبر الدراسة الرئيسية لدور ومركز المرأة الريفية في بلدان وسط وشرق أوروبا مفيدة للغاية في تصميم خطة عمل لمساعدة المرأة الريفية في مرحلة التحول وشكلت جزءاً من الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في ١٩٩٥. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، من خلال مركز الاستثمار التابع لها، بإعداد مشاريع استثمارية

للتمويل من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف. وفي عام ١٩٩٤، أوفد مركز الاستثمار ٣٤ بعثة ذات مَدَد مختلفة في المنطقة الأوروبية؛ زاد عددها في عام ١٩٩٥ إلى ٤٥ بعثة. ويُعتبر الأثر المنشط بالنسبة للزراعة كبيراً، ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار الأثر المضاعف المتأصل فيها. ومن المنظور أن يُطلب من مركز الاستثمار خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ أن يزيد من المساعدات التي يقدمها إلى بلدان وسط وشرق أوروبا.

١٢٤ - ويوجد لدى منظمة الأغذية والزراعة أيضاً نظام عالمي للإذاعة والإنذار المبكر، وهو مصدر دولي رئيسي للبيانات والتحليلات المتعلقة بالعرض والطلب الحاليين والمتوقعين فيما يتعلق بأرصدة المنتجات الغذائية والزراعية في جميع بلدان العالم. وقد وضعت المنظومة الأوروبية لشبكات البحوث التعاونية في مجال الزراعة، التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة، نهجا دون إقليمي لدعم البحوث في بلدان وسط وشرق أوروبا وربطها شبكياً، وذلك بالاتصال بمنطقة البحر الأبيض المتوسط دون الإقليمية. وسيؤدي إنشاء مكتب دون إقليمي لوسط وشرق أوروبا مزود بفريق من الخبراء الزراعيين المتعددي التخصصات في مجالات مختارة على سبيل الأولوية في بلدان وسط وشرق أوروبا ووحدة للمساعدة في وضع السياسات إلى تعزيز وجود منظمة الأغذية والزراعة في الميدان. وستوفر عملية إعادة التشكيل الجارية لمنظمة الأغذية والزراعة بالإضافة إلى إنشاء المكتب دون الإقليمي المذكور، دعماً أكثر تركيزاً وكفاءة من حيث التكلفة للتحويل الجاري في هذه البلدان في مجال الزراعة والتنمية الريفية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٢٥ - خلال السنوات القليلة الماضية، انضمت عدة دول جديدة في أوروبا ووسط آسيا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أصبحت مهتمة ببرنامج الوكالة للتعاون التقني.

١٢٦ - وفي أعقاب الزيارات التي قام بها خبراء تقنيون إلى بعض بلدان رابطة الدول المستقلة في عام ١٩٩٢، بعد انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أنشئ برنامج منسق للدعم التقني في مجال التحكم في المواد النووية والمسؤولية عنها (على مستويي الدول والمرافق)، في الحماية المادية، ومراقبة استيراد وتصدير المواد النووية، فضلاً عن التشريعات النووية ذات الصلة وذلك بمشاركة الدول المانحة التالية: السويد، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. كما أبدت بعض البلدان المانحة المحتملة الأخرى في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ اهتمامها بالمشاركة في البرنامج.

١٢٧ - وشملت المساعدات التقنية المقدمة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وفقاً لاحتياجات الدول، ما يلي: تسليم معدات الحواسيب وبرامجياتها، وتسليم معدات الاتصال والمكاتب، وتسليم أجهزة القياس المتخصصة، وتركيب نظم الحماية المادية، والتدريب. وركز معظم مشاريع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على بيلاروس وأوكرانيا، وهما البلدان اللذان ما زالوا يعالجان آثار كارثة تشيرنوبيل^(أ).

منظمة الطيران المدني الدولي

١٢٨ - يشارك مكتب التعاون التقني التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي في مشاريع عديدة للتعاون التقني في مجموعة كبيرة من البلدان في جميع أنحاء العالم. وتبلغ قيمة المشاريع السنوية نحو ٥٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة. وتساهم هذه المشاريع التي لها أهداف متنوعة في مجال الطيران في تنمية قطاع الطيران في البلد المضيف وبالتالي في التنمية الكلية للبلد وإدماجه في الاقتصاد العالمي. وتضطلع عوامل عديدة بدور في العملية التي يتم بواسطتها إقرار مشروع تعاون تقني تابع لمنظمة الطيران المدني الدولي وينتقل بالتالي إلى مرحلة التنفيذ. وفي حين أنه يمكن أن تنفَّذ بعض مشاريع التعاون التقني لمنظمة الطيران المدني الدولي في بلدان تكون محور التركيز في قرار الجمعية العامة ١٠٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، فإن المنظمة لا توجه أنشطتها على وجه التحديد إلى مجموعة واحدة من البلدان في مقابل مجموعة أخرى. وبناءً على ذلك، فإن أنشطة مكتب التعاون التقني التابع للمنظمة تمكّنها من الإسهام بطريقة عامة في تنفيذ ذلك القرار.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١٢٩ - يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وفقاً لولاياته المتمثلة في تقديم المساعدة الإنمائية إلى المجتمعات الزراعية المحرومة للتخفيف من حدة الفقر الريفي، بتركيز مشاريعه الداعمة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على (أ) إصلاح الهياكل الأساسية الريفية الصغيرة، وعلى سبيل المثال من خلال برامج الأشغال الريفية و (ب) تشجيع المؤسسات الريفية الفردية والعمل داخل وخارج المزارع وفرص توليد الدخل، من خلال برامج الائتمان الرسمية وغير الرسمية التي يجري تنسيقها على نطاق محلي من خلال صناديق الائتمان القروية والاتحادات الائتمانية و(ج) تعزيز المؤسسات لتمكينها من خدمة احتياجات قطاع المزارع الخاصة الآخذ في الظهور. ويلتزم الصندوق بتوفير الموارد وبذل الجهود لتعبئة أموال المانحين المقدمة خصيصاً لبرامج تدريب المزارعين والمساعدة التقنية والتدريب الذي يرمي إلى زيادة قدرة المؤسسات المشاركة في تنفيذ المشاريع. ويقدم الصندوق أيضاً موارد محدودة لدعم صياغة التنمية الريفية لصغار الحائزين في القطاع الريفي. ولكفالة استدامة التدخلات الاقتصادية والبيئية والمؤسسية، يشارك المستفيدون من المشاريع والمؤسسات في التنفيذ وتضطلع الوكالات الحكومية بأدوار قوية في وضع المشاريع.

١٣٠ - وتتوفر للصندوق قروض جارية للمشاريع في ألبانيا (إصلاح منشآت الري الصغيرة، والتنمية الريفية)، وأرمينيا (تطوير المنشآت الصغيرة للري)، والبوسنة والهرسك (تجديد الثروة الحيوانية وتنميتها)، وجمهورية قبرغيزستان (تنمية الأغنام). وتولى الصندوق وضع ثلاثة من هذه المشاريع^(٩). وجميع القروض الجارية للصندوق المخصصة للمنطقة ذات شروط ميسرة بدرجة كبيرة (تعادل الشروط الميسرة للمؤسسة الإنمائية الدولية).

١٣١ - ووفقاً لما طلبته الحكومات والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، يقوم الصندوق بتوسيع أنشطته في المنطقة. وتتضمن مشاريع الصندوق التي هي قيد الإعداد حالياً مشاريع لأرمينيا (خدمات زراعية)، وجمهورية

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (الإصلاح الريفي)، وأذربيجان (التحول النموذجي إلى القطاع الخاص وتطوير الري)، وجورجيا (التحول إلى القطاع الخاص الزراعي والائتمان الريفي)، وجمهورية قيرغيزستان (التنمية الزراعية). وقام الصندوق بوضع أحد هذه المشاريع ووضع البنك الدولي أربعة منها بتمويل مشترك مع الصندوق. ومن المتوقع أن تدخل مشاريع إضافية عديدة مرحلة الإعداد خلال عام ١٩٩٦^(١٠).

١٣٢ - وبغية تحسين قاعدة المعلومات للمشاريع التي ترمي إلى تطوير القطاع الريفي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يعتزم الصندوق إجراء دراستين رئيسيتين. وستساعد الأولى، وهي دراسة للمزارع تغطي بلدان القوقاز، والصندوق على تحديد الجماعات المستهدفة المحتملة من أجل التدخلات المستقبلية وتقييم أثر العمليات الجارية لاستصلاح الأراضي على المجتمعات الريفية. وستتولى الدراسة الثانية تقييم أداء نظم الخدمات المالية الريفية الممولة من الصندوق ومانحين آخرين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع استخلاص الدروس من التجارب السابقة بغية تحسين تصميم وأداء المشاريع في المستقبل.

منظمة العمل الدولية

١٣٣ - في سياق إدماج اقتصاد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، يشتمل جانب هام من أعمال منظمة العمل الدولية على نقل المعرفة الفنية إلى الأطراف الثلاثة المكونة لها مما يمكن الحكومات وأصحاب الأعمال والنقابات العمالية على تحديد واعتماد استراتيجيات سليمة في مجال العمالة مع أخذها في الاعتبار بصورة كاملة للعوامل الخارجية والمحلية التي تؤثر على العمالة والتنمية.

١٣٤ - ويجري التعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بين منظمة العمل الدولية والمؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمات الإقليمية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مثل الجماعة الأوروبية) (برنامج تقديم المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة وجورجيا، وبرنامج المساعدة على إعادة التنظيم الاقتصادي لبولندا وهنغاريا).

١٣٥ - وقامت المنظمة بالإسهام بتقارير مثل "مكافحة البطالة والاستبعاد: قضايا وخيارات تتعلق بالسياسة العامة"، و "البُعد الاجتماعي لتحرير التجارة الدولية"، و "نحو العمالة الكاملة".

١٣٦ - ومن المعتمزم وضع برامج عمل عديدة تتعلق بالعمالات والشباب والعمال الأكبر سناً. وتتزايد أهمية مشاكل كل فئة من هذه الفئات باطراد في السنوات الأخيرة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وقد حان الوقت الآن من أجل بذل جهد فعال في هذا الصدد. وتولي أنشطة المنظمة في مجال تخفيف حدة الفقر الاهتمام الواجب للدور الذي أوكله إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويشمل نهج المنظمة لمعالجة هذه المشكلة العمالة وإنشاء الوظائف، وكذلك تقديم المشورة بشأن إنشاء شبكات الأمن الاجتماعي لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها.

١٣٧ - وأولي اهتمام كبير في أنشطة المنظمة لقضية العمال المعاقين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعد منشور يتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدريب الفعال وسياسات التوظيف للعمال المعاقين في وسط وشرق أوروبا بعنوان "احتمالات التوظيف للمعوقين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية". وأدت أيضا عملية مسح للعمال المعوقين في سوق عمل ألماني المحلي إلى وضع منشور. وعقد مؤتمر في بوزنان، بولندا، في عام ١٩٩٤ استعرض سياسات أسواق العمل لصالح المعوقين.

١٣٨ - وقامت المنظمة أيضا بتشكيل "شبكة غير رسمية للعمالة الأجنبية" فيما بين بلدان وسط وشرق أوروبا، لتحقيق رغبة الحكومات في توسيع نطاق التشاور والحوار بشأن القضايا الثنائية والمتعددة الأطراف التي أثارها هذه التحركات. وتدعم المنظمة الشبكة من خلال تنظيم اجتماعات سنوية، وإجراء بحوث ونشر معلومات.

برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

١٣٩ - يهتم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بصفة خاصة بالانتشار السريع لإساءة استعمال المخدرات، والزراعة غير المشروعة للمخدرات وتهريبها عبر أوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة. وإساءة استعمال المخدرات آخذة بالفعل في التقدم باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية للمشاكل الصحية والاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة لا سيما في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

١٤٠ - ويسعى البرنامج إلى تقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لخفض الآثار السلبية الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على مشكلة المخدرات. وأظهرت الاجتماعات التي عقدها المدير التنفيذي للبرنامج مع كبار واضعي السياسات في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة عن وجود إرادة سياسية قوية عند مستوى القمة على معالجة مشكلة المخدرات وتشعباتها. وتعتبر نتائج هذه الاجتماعات فعالة في الأنشطة التحليلية للبرنامج في المنطقة، وفي الواقع من أجل تقديمه للمشورة المتعلقة بالسياسة العامة والمساعدة التقنية إلى جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا وفي رابطة الدول المستقلة.

١٤١ - وخلال السنتين الأخيرتين، افتتح البرنامج مكتبين ميدانيين في المنطقة لتغطية خمسة بلدان لوسط آسيا وثلاث دول بلطيقية. وفي أعقاب تقديم البرنامج للمساعدة القانونية إلى معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، انضم عدد كبير منها إلى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وأنشأت مساعدة مشتركة بين الوزارات تتعلق بمكافحة المخدرات في مجال بناء المؤسسات، ووضع الاستراتيجيات، وتعزيز تدابير مكافحة، وخفض العرض والطلب غير المشروع على المخدرات، بغية تهيئة أرضية مناسبة لإقامة تعاون دون إقليمي وأقاليمي لمعالجة مشكلة المخدرات التي تواجهها عادة.

١٤٢ - ووضع البرنامج أيضا برنامج التعاون دون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات لأوروبا الوسطى، الذي أتاح تعزيز الالتزام بمكافحة المخدرات في المستويات المختلفة للإدارة، ابتداء من الهيئات العليا التشريعية والتنفيذية. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، وقع البرنامج مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات مع منظمة التعاون الاقتصادي. ويعتزم البرنامج تقديم المساعدة لإنشاء آلية تنسيق لمكافحة المخدرات في أمانة منظمة التعاون الاقتصادي والتي ستكون بمثابة قناة لوضع وتنفيذ مشاريع منسقة لمكافحة المخدرات على الصعيد الإقليمي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤٣ - يتولى المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إدارة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروبا ورابطة الدول المستقلة^(١١).

١٤٤ - وفي البوسنة والهرسك، سيعمل المكتب القطري للبرنامج الإنمائي بصورة وثيقة مع السلطات الحكومية والوكالات الإنمائية للأمم المتحدة، لوضع وتنفيذ أنشطة إعادة البناء والإصلاح.

١٤٥ - وبالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، فإن البرنامج الإنمائي يوجه جهوده البرنامجية لمساعدة هذه البلدان في العملية الانتقالية. ويتألف إطار البرنامج للمنطقة من مواضيع عديدة. هي: التحول الديمقراطي، والحكم والمشاركة (بما في ذلك المشاركة الشعبية وتعزيز المنظمات غير الحكومية المحلية)، والبيئة، وتنسيق المساعدة والإدارة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واحتياجات الجنسين، والتمنية البشرية المستدامة.

١٤٦ - ويغطي برنامج الدعم الإقليمي للديمقراطية والحكم والمشاركة الأنشطة الإقليمية والقطرية على السواء ويسعى إلى (أ) تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية؛ (ب) تعزيز الحكم؛ (ج) زيادة المشاركة الشعبية وتعزيز دور المجتمع المدني في التنمية.

١٤٧ - وفي ميدان البناء الديمقراطي، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم إنشاء وتطوير مؤسسات أمناء المظالم والهيئات القضائية المستقلة وكذلك دعم إنشاء مؤسسات حماية حقوق الإنسان (على سبيل المثال، مركز حقوق الإنسان في لاتفيا، وأمين المظالم للجامعات في أرمينيا والاتحاد الروسي)^(١٢). وبالإضافة إلى ذلك، يشتمل البرنامج على عدد من الأنشطة والاجتماعات وحلقات العمل الإقليمية.

١٤٨ - وتشمل الجهود المبذولة في مجال تطوير الإدارة وإصلاح الخدمة المدنية والأخذ باللامركزية تقديم الدعم إلى الإدارات الحكومية الوطنية والمحلية، وتحسين مراجعة الحسابات المالية والمراقبة على جميع المستويات، وبناء القدرات في مجالي تعزيز الاستثمار الأجنبي والتفاوض، وتقديم الدعم لوضع نهج قائمة على المشاركة في الإدارة البيئية وتقديم المساعدة التقنية لتطوير قدرات الحكومات في مجال المعلوماتية.

١٤٩ - وفي مجال البيئة، يجري في المنطقة تنفيذ ثلاثة مشاريع بيئية تتصل بالمياه الإقليمية^(١٢). وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع المكتب الإقليمي بمشروع إقليمي لتعزيز السلامة الإشعاعية والنووية ويتولى معالجة قطاع الطاقة بالاشتراك مع الحماية البيئية. وفي الاتحاد الروسي، يجري تنفيذ مشروع التنمية المستدامة لمنطقة مورمانسك - بحر بارينتس بتمويل من صندوق بناء القدرات للقرن ٢١. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة بتنفيذ مشروع إقليمي في مناطق البيان العملي في مجال الطاقة تغطي نفقاته من أموال المشاريع الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥٠ - ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال نهج متكامل يغطي السياسة، والوعي الجماهيري، وإنشاء مراكز لدعم قطاع الأعمال بهدف تقديم مجموعة كبيرة من الدعم إلى منظمي المشاريع.

١٥١ - وفي عام ١٩٩٤، قام البرنامج بإنشاء وحدات مساهمة الجنسين في التنمية في جميع بلدان المنطقة. وقام البرنامج الإنمائي بدعم من هذه الوحدات بجهود واسع لإعداد الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة للمشاركة الفعالة والكاملة في المؤتمر الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في ١٩٩٥ وكذلك في الاجتماع الموازي للمنظمات غير الحكومية. ويقوم المكتب الإقليمي حالياً بإعداد حلقة عمل مفاوضات السلام لتناول دور المرأة وقدراتها المحتملة في الدبلوماسية الوقائية وإدارة الصراعات.

١٥٢ - وهناك مبادرة إقليمية أخرى تمثلت في إعداد ونشر تقارير التنمية البشرية الوطنية في ٢٢ بلداً من بلدان المنطقة. وتمثل الهدف من هذه المبادرة في تقدير تكاليف الانتقال إلى الاقتصادات السوقية ليس فقط فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية، ولكن الأهم من ذلك فيما يتعلق بأثره على التنمية البشرية في هذه البلدان.

١٥٣ - وبدأ في عام ١٩٩٥ تنفيذ مشروع إقليمي رئيسي يغطي ٢٦ بلداً في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة واضطلعت بتنفيذه اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية على تنمية الموارد البشرية اللازمة لبناء القدرات الذاتية على جمع وتجهيز وتحليل الإحصائيات الاجتماعية والديمقراطية الموثوقة، وتمكين المؤسسات والوكالات الحكومية المختصة لهذه البلدان من مراقبة الجوانب الاجتماعية للتنمية. وستستخدم المشاريع أيضاً في تعزيز نوعية تقارير التنمية البشرية الوطنية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١٥٤ - تنصب أنشطة اليونسكو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على المواضيع التالية: التعليم، والعلوم، والثقافة، والاتصال، والمعلومات، والمعلوماتية. ونظراً لوجود التزام عام من جانب معظم بلدان وسط وشرق أوروبا بدمج إصلاحاتها التعليمية في إطار أوروبي ودولي أوسع، اضطلعت اليونسكو في السنوات الأخيرة بسلسلة من الأنشطة الرامية إلى توسيع نطاق تبادل الخبرة والمعلومات، كما اضطلعت بتحليلات ومشاورات مشتركة في مجال السياسة التعليمية والتمهيد للإصلاحات، بما في ذلك إجراء مشاورات بشأن برامج

المساعدة المتعددة الأطراف، في بلدان مثل البانيا وبيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا وغيرها. ومركز اليونسكو الأوروبي للتعليم العالي في بوخارست يشارك بصورة مباشرة في عملية الانتقال من خلال ما يقوم به من أعمال تتعلق بمسائل مثل ضمان الجودة والتصديق عليها، والاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. والمعهد الدولي للتخطيط التعليمي في باريس يعمل، ضمن ما يقوم به من مهام أخرى، من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجالات تخطيط وإدارة السياسات العامة وتقييم التعليم.

١٥٥ - واليونسكو تقدم المساعدة إلى بلدان وسط وشرق أوروبا في ما تقوم به من إصلاح لنظام التعليم المهني بغية تطويعه لاحتياجات اقتصاد السوق وذلك في إطار المشروع الدولي المعني بالتعليم التقني والمهني وبالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية. ومكتب اليونسكو في فينيسيا بإيطاليا يقدم المساعدة إلى الأوساط العلمية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا وذلك من أجل إدخال الوسائل الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات وإدارة القطاعات العلمية في سياق تحول تلك البلدان إلى اقتصادات السوق. ومشروع التحويل الأوساط العلمية في أوروبا الذي تنفذه اليونسكو يشمل سلسلة من المكونات الرئيسية مثل: "سياسة العلم والتكنولوجيا، وهجرة العقول، وتقييم الأقران في مجال العلم والتكنولوجيا، والهياكل التنظيمية للعلم، وتنظيم البحوث والابتكارات.

١٥٦ - والأهداف الرئيسية لبرنامج اليونسكو للشراكة بين الجامعة والصناعة والعلم تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لوسط وشرق أوروبا لأنها تشمل نهجا جديدا لمواءمة التعليم الهندسي الجامعي لاحتياجات الصناعة، لنقل نتائج البحوث إلى الحقل الصناعي وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في سياق إقامة، أو ترسيخ التعاون بين الجامعات والصناعة والعلم. ونظم في بولندا في عام ١٩٩٥ مؤتمر دولي لقادة الجامعات والصناعة. وتقدم اليونسكو المساعدة إلى مركز بارز في جورجيا هو "المركز الدولي للطاقة" الذي يشارك في أنشطة العمارة والتنمية باستخدام الطاقة الشمسية في المناطق الريفية.

١٥٧ - واعترافا بما يتسم به التصدي لمشاكل عملية الانتقال والعمل على حلها من إلحاح، عقدت مؤتمرات دولية عديدة بشأن مواضيع مثل "تمويل الثقافة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق" (ممنغوليا، عام ١٩٩٤) و "تمويل التحول إلى القطاع الخاص في المجال الثقافي" (بلغاريا، عام ١٩٩٥).

١٥٨ - وهناك مشروعان رئيسيان في الاتحاد الروسي هما "مشروع الارميتاج/اليونسكو" و "مشروع البولشوي/اليونسكو" اللذان يعنيان على وجه الخصوص بالأنماط الجديدة للإدارة والتسويق والعلاقات العامة وجمع الأموال. وأوسع أهداف برنامج اليونسكو الطويلة الأجل لإدارة التحول الاجتماعية هو تحسين التفاعل بين بحوث علم الاجتماع والمستخدمين وهم: صانعو السياسات، ووسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغير ذلك. وقد أسند إلى اليونسكو تنفيذ عديد من مشاريع برنامج الأمم المتحدة في أذربيجان، وألبانيا، وأوزبكستان، والبوسنة والهرسك، وجمهورية قيرغيزستان، ويوغوسلافيا، وهي مشاريع تتعلق بمواضيع من مثل تعزيز القدرة التنظيمية والتخطيطية في قطاع التعليم والتنمية المستدامة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٥٩ - ما برح صندوق الأمم المتحدة للسكان يتعاون منذ سنوات عديدة، وخاصة منذ عام ١٩٩٢، مع حكومات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تعزيز درايتها الوطنية وقدراتها الصناعية فيما يتعلق بصياغة، وتخطيط وتنفيذ وإدارة، سياساتها وبرامجها السكانية الوطنية والإنمائية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على تحسين نوعية حياة سكانها والمساعدة على جعل اقتصاداتها متفئة مع المعايير الدولية والاقتصاد العالمي.

١٦٠ - وقد قدمت المساعدة إلى تلك الحكومات من أجل الاضطلاع بدراسات على المستويين القطري والإقليمي بشأن السكان والمواضيع ذات الصلة، مثل الشيخوخة والهجرة والخصوبة وبقاء الأسرة. وقد استكمل هذا بالتدريب على جمع وتجهيز وتحليل البيانات السكانية. وقد اضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بأنشطة لزيادة الوعي بين الحكومات بشأن مزايا تقديم خدمات الصحة الإنجابية الجيدة النوعية، بما في ذلك تخطيط الأسرة والصحة الجنسية، لجميع السكان المؤهلين لذلك.

١٦١ - وقد عزز الصندوق من فرص الحكومات المعنية لكي تتفاعل وتتبادل الخبرات لا مع ممثلي البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية فحسب وإنما أيضا مع ممثلي البلدان الأكثر تقدما نسبيا في مجال السكان والتنمية وذلك من خلال عقد الاجتماعات وحلقات العمل والمؤتمرات. وقد أدى هذا إلى تعزيز التعاون فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبين تلك البلدان والبلدان النامية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى الحكومات من أجل الاشتراك في عدد من المؤتمرات وحلقات العمل، مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، عام ١٩٩٤) والمؤتمر المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي (ألماني، عام ١٩٩٦).

١٦٢ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم أيضا إلى تلك الحكومات من أجل إصدار رسالة إخبارية عن الصحة الإنجابية بخمس لغات. وقد أسهمت الرسالة الإخبارية في تحسين الدراية التقنية لمقدمي الخدمات الصحية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٦٣ - تضطلع منظمة اليونيسيف في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بأنشطة في المجالات الرئيسية التالية: (أ) اعتماد معايير وممارسات دولية للبلدان ذات الاقتصادات السوقية؛ و (ب) القيام بأنشطة تحليلية وتقديم المشورة في مجال السياسات العامة؛ و (ج) تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كذلك فإن اليونيسيف تشجع إدخال بروتوكولات العلاج ومواعيد التحصين ضد الأمراض الرئيسية التي يتعرض لها الأطفال التي أقرتها منظمة الصحة العالمية؛ كما أنها تشجع وضع معايير لإصدار شهادات اللقاحات الرئيسية نظرا لأن كثيرا من اللقاحات المنتجة محليا ومعدات "سلسلة التبريد" لم تف مطلقا بمعايير الجودة الدولية.

١٦٤ - وقامت اليونيسيف، بالتعاون مع البنك الدولي، باستحداث المركز الدولي لنماء الطفل، في إطار النظام الإقليمي وقاعدة البيانات المتعلقة برصد الأوضاع الاجتماعية في بلدان وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتقوم اليونيسيف أيضا بتحليل حالة أوضاع الطفل والأم في فرادى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وإعداد البرامج القطرية ذات الصلة في كل مجال من مجالات نماء الطفل وبقائه وحمايته.

١٦٥ - ووفقا لقرارات مؤتمر القمة العالمي للطفل، أعدت اليونيسيف برامج عمل وطنية تتناول جميع المجالات الرئيسية لرفاه الطفل ونمائه، كما استحدثت تكنولوجيات اجتماعية مبتكرة ومنخفضة التكلفة في مجالات صحة الطفل وإمدادات المياه والمرافق الصحية والقطاعات الأخرى. واليونيسيف تعمل أيضا بنشاط (بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية)، من أجل تشجيع إدخال إصلاحات في مجال الصحة واستحداث نظم للتأمين الطبي.

١٦٦ - وفي سياق الجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، استحدثت اليونيسيف مبادرة تحقيق الاستقلال فيما يتعلق باللقاحات بهدف التحول التدريجي لبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وسط آسيا وكازاخستان إلى مرحلة التوفير الذاتي و/أو الإنتاج المحلي للقاحات الرئيسية التي تستوردها هذه البلدان في الوقت الراهن. ونفذت اليونيسيف أيضا مشاريع للتعاون دون الإقليمي في مجال إنتاج واستخدام بعض المتحضرات الصيدلانية (الملح المضاف إليه اليود، وأملاح الإماهة الفموية، وغيرها) وهي مستحضرات لها أهمية بالغة بالنسبة لصحة الطفل وبقائه.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١٦٧ - من بين الأولويات المواضيعية السبع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، هناك خمس أولويات تتصل مباشرة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي: الاستراتيجية الصناعية وتقديم المشورة في مجال السياسات العامة؛ والبيئة والطاقة؛ والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ والانتاجية والتنوعية الابتكاريّتان لكفالة المنافسة على الصعيد الدولي؛ والمعلومات الصناعية والاستثمار وتعزيز التكنولوجيا.

١٦٨ - وقد سلمت اليونيدو، في ما تقوم به من أعمال تتعلق بالاستراتيجية الصناعية وتقديم المشورة في مجال السياسات العامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بأهمية تقديم المشورة بشأن حاجة الاقتصادات الوطنية إلى تحقيق التعاضد بين جميع الأطراف المشتركة في السياسة الصناعية وصنع القرارات.

١٦٩ - والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في شرق أوروبا ووسط آسيا ستكون موضعاً لتركيز العديد من المشاريع المتعلقة بالاستراتيجية الصناعية والسياسة العامة، فضلا عن الحلقات الدراسية في

مجال الاقتصاد الصناعي التي هي قيد الإعداد في الوقت الراهن أو بلغت مرحلة متقدمة من مراحل الإعداد.

١٧٠ - واليونيدو توفر الدراية التقنية والاقتصادية في مجالات التنمية الصناعية المستدامة إيكولوجيا. وغالبية برامج اليونيدو وأنشطتها التنفيذية تستهدف تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة القادرة على المنافسة.

١٧١ - وتعد في كل سنة في بعض بلدان المنطقة حلقات عمل تدريبية تشترك فيها البلدان النامية، كما تنظم جولات دراسية، وذلك بهدف التقريب بصورة أوثق بين هذه البلدان الآتية من أنحاء مختلفة من العالم، عن طريق تبادل الخبرة.

١٧٢ - ويمكن تعزيز الاندماج العالمي أيضا من خلال القيام بأنشطة في مجال المعلومات الصناعية والاستثمار وتعزيز التكنولوجيا. ومن أمثلة المشاريع التي تضطلع بها اليونيدو ما يلي: تقديم المساعدة إلى معهد جورجيا للمعلومات العلمية والتقنية؛ وعقد محفل الاستثمار من أجل أوكرانيا في عام ١٩٩٦.

١٧٣ - ويعد تشجيع تدفقات التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفيما بينها، وما يقترن بذلك من جهود لتحقيق شراكات تكنولوجية على مستوى المشاريع، أمرا أساسيا من أجل تعزيز الاندماج العالمي، وتنقل خبرة اليونيدو المكتسبة في البلدان النامية إلى المنطقة (ومن أمثلة ذلك سلوفاكيا).

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)

١٧٤ - ركز معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) أنشطته على الاحتياجات التدريبية العاجلة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن بينها أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان، فضلا عن فييت نام ومنغوليا. وقد نفذ المعهد العديد من برامج التدريب المتعلقة بالجوانب القانونية للديون والإدارة الاقتصادية والمالية. ومن أمثلة ذلك حلقة العمل المعنية بالخصخصة على نطاق ضيق في أشغبات في شباط/فبراير ١٩٩٦، والدراسة الاستقصائية المتعلقة بالاحتياجات التدريبية في باكوا، في آذار/مارس ١٩٩٦.

جامعة الأمم المتحدة

١٧٥ - اضطلعت جامعة الأمم المتحدة بعدد من مشاريع البحث في مراكز البحث والتدريب التابعة لها: معهد التكنولوجيات الجديدة التابع لجامعة الأمم المتحدة في ماستريخت، بهولندا؛ والمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية، في هلسنكي. وتناولت تلك المشاريع قضايا عديدة شملت التنمية الاجتماعية والتكنولوجيا. وتوفر المشاريع المتعلقة بالتكنولوجيا إطارا تحليليا متسقا لتناول المسائل الرئيسية في سياسة التكنولوجيا، مثل دور عمليات نقل التكنولوجيا الصناعية الأجنبية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

انتقالية، وتشمل نقل التكنولوجيا السلمية بيئياً ودوره في التحول الصناعي في شرق أوروبا: "دراسة حالة إفرادية - بولندا" و "مشروع التوليف".

١٧٦ - وثمة مشاريع أخرى مثل المشروع المعني بالاقتصادات السوقية الجديدة الناشئة في أوروبا وآسيا، وحللت فيها من منظور مقارنة أسباب ونتائج النجاح والفشل التي صادفتها الاقتصادات الجديدة الناشئة في أوروبا وآسيا في المرحلة الأولى من عملية التحول، وجرى فيها التركيز على الآثار الخارجية والإقليمية والعالمية للتغيرات الداخلية في هذه البلدان. ويتناول هذا المشروع الاتحاد الروسي وأوزبكستان وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا والصين وفنلندا وفيتنام وكازاخستان والهند وبنغلاديش وجمهورية ألمانيا الشرقية السابقة ودول البلطيق.

١٧٧ - وفي مجال التنمية الاجتماعية، اضطلعت جامعة الأمم المتحدة بمشاريع مثل مشروع "عملية إعادة التشكيل العالمية، والنساء العاملات في البلدان الآخذة بسبيل التصنيع والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" ومشروع "المحددات والنتائج الاجتماعية للتحول إلى الاقتصادات السوقية الجديدة في التسعينات: مسائل العمالة والفقر والمساواة والتنمية الديموغرافية ونوع الجنس" ومشروع "الصدمات الاقتصادية والضغط الاجتماعي والآخر الديموغرافي".

الاتحاد البريدي العالمي

١٧٨ - اضطلع الاتحاد البريدي العالمي بعدة تدابير لمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أنشأ الاتحاد وظيفة المستشار الإقليمي للمنطقة التي تضم جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وبفضل ما لديه من دراية بالحالة البريدية لكل بلد في المنطقة يمكن للمستشار الإقليمي أن يقدم كامل دعم الاتحاد في الميدان ويسهل تمويل الاستثمارات البريدية من قبل المنظمات أو البلدان الثالثة.

١٧٩ - وثمة سبيل آخر يعزز به الاتحاد البريدي العالمي الخدمات البريدية لهذه البلدان وذلك من خلال الإصلاح البريدي ونوعية إجراءات الخدمة وإقامة مشاريع متكاملة متعددة السنوات لمساعدة التنمية الاقتصادية وتشجيع التجارة الدولية.

١٨٠ - كما ينظم الاتحاد البريدي العالمي اجتماعات ومؤتمرات تقنية لتسهيل نقل الدراية البريدية بين البلدان الغربية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٨١ - وبالإضافة إلى أنشطة الاتحاد البريدي العالمي في مجالي التنمية البريدية والتعاون التقني يشجع الاتحاد على زيادة اشتراك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق نظمه لسداد تكاليف المرور العابر وتسليم البريد.

الحواشي

- (١) للمقارنة بين أهداف ونتائج برامج التثبيت الأولى، انظر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا الحالة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.II.1) الفصل ٣، انظر أيضا د. م. نوتي ور. بورتيز، "وسط أوروبا: طريق التقدم" في ر. بورتيز (المحرر)، التحول الاقتصادي في وسط أوروبا: تقرير مرحلي (لندن، مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية، ١٩٩٤)، الصفحات ٢٠-١.
- (٢) انظر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.II.1).
- (٣) يعكس ارتفاع معدلات النمو لقيمة التجارة، إلى حد بعيد، انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الصعبة الأخرى والزيادة في الأسعار العالمية للسلع الأساسية.
- (٤) انعكاس للتدابير الهنغارية للاقتصاد في النفقات، بما في ذلك خفض قيمة العملة وفرض زيادة في آذار/مارس ١٩٩٥ في الرسوم الجمركية على الواردات قدرها ٨ في المائة.
- (٥) ما زال يجري التفاوض بشأن هذه الجملة الأخيرة بمعنى أن هذه الاستراتيجية ينبغي ألا تهون من شأن المشاكل التي تواجهها البلدان النامية.
- (٦) زاد حجم وتعدد عنصر المساعدة التقنية زيادة حادة في السنوات الأخيرة. ففي السنة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ (أيار/مايو - نيسان/أبريل) بلغت موارد صندوق النقد الدولي المخصصة للمساعدة التقنية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نحو ٢٠٠ شخص/سنة، أو حوالي ثلث مجموع المساعدات التقنية المقدمة من الصندوق إلى جميع أعضائه.
- (٧) في عام ١٩٩٥، اضطلع بمشروع رئيسي للبحث الاقتصادي الدولي المقارن عن دور الزراعة في التحول الاقتصادي، بالتعاون مع البنك الدولي.
- (٨) قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المساعدة التقنية إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التالية: أرمينيا وبيلاروس واستونيا وجورجيا وكازاخستان ولاتفيا وليتوانيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا وأوزبكستان (دول أعضاء) وكذلك أذربيجان وقيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وتركمانستان (دول غير أعضاء).
- (٩) تمثل المشاريع الخمسة تكلفة مجموعها نحو ١٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يقدم منها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قروضا قيمتها نحو ٤٠ مليون دولار ومنحا قيمتها نحو مليون

دولار، وتقدم مؤسسات التمويل المشترك والمانحون ١٠٤ ملايين دولار والحكومات والأطراف المستفيدة من المشاريع ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(١٠) بحلول عام ١٩٩٩، يتوقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يكون قد وافق على نحو ١٥ قرصاً، تزيد قيمتها على ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لدعم مشاريع التنمية الريفية والزراعية في المنطقة.

(١١) الموارد التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بجهوده في المنطقة موارد متواضعة. ومع ذلك فثمة مصادر تمويل أخرى تكمل هذه الموارد وستظل تكملها. وقد رصد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرامج في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٦.

(١٢) في مجال بناء الديمقراطية يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى أرمينيا وبييلاروس ولاتفيا وليتوانيا ومولدوفا وقيرغيزستان والاتحاد الروسي وأوزبكستان وأوكرانيا. كما يقدم البرنامج الدعم إلى العمليات الانتخابية في أذربيجان وقيرغيزستان.

(١٣) هذه المشاريع هي: "الإدارة البيئية لحوض نهر الدانوب" الإدارة والحماية البيئيتان للبحر الأسود و "برنامج تنمية القدرات لبلدان بحر أرال".

الجدول ١

النشاط الاقتصادي في البلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة
انتقالية، ١٩٩٢-١٩٩٦

(النسبة المئوية للتغيير بالمقارنة بالفترة ذاتها
من السنة السابقة)

	الناتج المحلي الإجمالي أو المنتجات غير المادية ^(١)				الناتج الصناعي الإجمالي				
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢
ألبانيا	٩,٧-	١١,٠	٧,٤	١٣,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البوسنة والهرسك	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بلغاريا	٧,٣-	١,٥-	١,٨	٢,٥	٣,٠	٢,٥	١,٨	١,٥-	٤,٦(ب)
كرواتيا	٩,٧-	٣,٧-	٠,٨	١,٥-	٦٨,٠-	١,٥-	٠,٨	٣,٧-	٠,٣
الجمهورية التشيكية	٦,٤-	٠,٩-	٢,٦	٤,٨	٥٦,٠-	٤,٨	٢,٦	٠,٩-	٩,٢
هنغاريا	٣,٠-	٠,٨-	٢,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٩	٠,٨-	٤,٨
بولندا	٢,٦	٣,٨	٥,٢	٧,٠	٦,٠	٧,٠	٥,٢	٣,٨	٩,٤
رومانيا	٨,٨-	١,٥	٣,٩	٦,٩	٤,٥	٦,٩	٣,٩	١,٥	٩,٤
سلوفاكيا	٦,٥-	٣,٧-	٤,٩	٧,٤(ج)	٥,٦	٧,٤(ج)	٤,٩	٣,٧-	٨,٣
سلوفينيا	٥,٤-	١,٣	٥,٣	٤,٨	٥,٠	٤,٨	٥,٣	١,٣	٢,٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ^(د)	١٣,٣-	١٤,٢-	٧,٢-	٢,٩-	٢,٠	٢,٩-	٧,٢-	١٤,٢-	١٠,٧-
يوغوسلافيا ^(د)	٢٦,٦-	٢٧,٧-	٦,٥	٦,٠	١٢,٥	٦,٠	٦,٥	٢٧,٧-	٣,٨
شرق أوروبا	٦,٠-	١,٢-	٤,١	٥,٦	٦,٠	٥,٦	٤,١	١,٢-	٧,٣
بلدان وسط أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - ٤	١,٢-	٢,٠	٤,٣	٥,٨	٠٠	٥,٨	٤,٣	٢,٠	٨,٨
بلدان جنوب أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - ٨	٧,٠-	٠,٣-	٢,٩	٤,٤	٠٠	٤,٤	٢,٩	٠,٣-	٦,٩
أرمينيا	٥٢,٣-	١٤,٦-	٥,٥	٦,٩	٠٠	٦,٩	٥,٥	١٤,٦-	٢,٤
أذربيجان	٢٢,٦-	٢٣,١-	٢١,٨-	١٧,٣-	٠٠	١٧,٣-	٢١,٨-	٢٣,١-	٢١,٤-
بيلاروس	٩,٦-	١٠,٦-	١٢,٦-	١٠,٠-	٠,٠	١٠,٠-	١٢,٦-	١٠,٦-	١١,٥-
جورجيا	٤٠,٣-	٣٩,٤-	٣٠,٠-	٢,٤	٠٠	٢,٤	٣٠,٠-	٣٩,٤-	٩,٨-
كازاخستان	١٣,٠-	١٢,٩-	٢٥,٥-	٨,٩-	٠٠	٨,٩-	٢٥,٥-	١٢,٩-	٧,٩-
قيرغيزستان	١٣,٩-	١٥,٥-	٢٠,١-	٦,٢-	٠٠	٦,٢-	٢٠,١-	١٥,٥-	١٢,٥-
جمهورية مولدوفا	٢٩,١-	١,٢-	٣١,٢-	٣,٠-	٧,٧	٣,٠-	٣١,٢-	١,٢-	٦,٠-
...

الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي أو المنتجات غير المادية ^١							
		تنبؤات							
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٣,٠-	٢٠,٩-	١٤,١-	١٨,٠-	٣,٠-	٤,٠-	١٢,٦-	٨,٧-	١٤,٥-	الاتحاد الروسي
٥,١-	٣٠,٨-	٧,٨-	٢٤,٢-	٠٠	١٢,٤-	١٢,٧-	١٧,٣-	٣١,٠-	طاجيكستان
٦,٩-	٢٥,٠-	٤,٠	١٤,٩-	٠٠	١٦,٠-	١٨,٠-	١٠,٠	٣٥,٧	تركمانستان ^(هـ)
١١,٥-	٢٧,٣-	٨,٠-	٦,٤-	٠,٥-	١١,٨-	٢٣,٠-	١٤,٢-	١٣,٧-	أوكرانيا
٠,٢	١,٦	٣,٦	٦,٧-	٠٠	١,٢-	٣,٥-	٢,٤-	١١,٠-	أوزبكستان
٥,٠-	٢١,٤-	١٢,١-	١٦,٨-	٠٠	٥,٥-	١٤,٨-	١٠,٠-	١٥,٢-	رابطة الدول المستقلة
١,٤	٥,٣-	٢٩,١-	٣٨,٩-	٠٠	٢,٥	٢,٧-	٨,٥-	١٤,١-	استونيا
٦,٥-	٦,٨-	٣٢,٣-	٣٤,٦-	٠,٣	١,٦-	٠,٦	١٤,٩-	٣٤,٩-	لاتفيا
٦,٢	٢٨,٠-	٣٤,٥-	٣٠,٠-	٤,٢	٠,٦	٠,٩	٣٠,٤-	٣٩,٣-	ليتوانيا
٠,٢	١٥,٧-	٣٢,٦-	٣٣,٦-	٠٠	٠,٢	٠,١-	٢٠,٥-	٣٣,٧-	دول البلطيق
٠,٣-	١٢,٨-	١٠,١-	١٦,١-	٠٠	١,٥-	٨,٧-	٧,٩-	١٣,٦-	مجموع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٧,١	١٣,٩	٦,٠	٦,١-	٥,٠	٦,٣	٨,٥	٧,٢	٧,٨	جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.II.1)، مع استكمال من إعداد أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. والمجاميع المتعلقة بشرق أوروبا ودول البلطيق ومجموع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي حسابات أعدتها أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا استناداً إلى نقاط الترجيح لعام ١٩٩٢ وبعض التقديرات لما لم يتوفر من العناصر. أما التنبؤات بالنسبة لعام ١٩٩٦ فهي تنبؤات من معاهد قومية ذات أنشطة متقاربة أو، إن لم توجد هذه، فهي تنبؤات حكومية مرتبطة بإعداد الميزانية.

ملاحظة: تخص المجاميع: شرق أوروبا (ال ١٢ بلداً الوارد ذكرها فوق هذا البند)، مع مجاميع فرعية لبلدان وسط أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (٤) وهي: (الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا) وبلدان جنوب أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (٨) وهي: (ألبانيا وبلغاريا ورومانيا والدول الخلف اليوغوسلافية الخمس)؛ ورابطة الدول المستقلة (١٢ بلداً عضواً في رابطة الدول المستقلة)؛ ودول البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا)؛ ومجموع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

(أ) الناتج المحلي الإجمالي ما لم يذكر خلاف ذلك.

(ب) يشمل الناتج الصناعي، للفترة كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في بلغاريا تقديرات تتعلق بالقطاع الخاص، بينما تغطي الأرقام الفصلية الأخرى المؤسسات الحكومية والتعاونية فقط (معدل النمو للسنة كاملة هو ١,٩ في المائة).

(ج) الناتج المادي الإجمالي (القيمة المضافة للمجال المادي، بما في ذلك الاستهلاك).

(د) كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر.

(هـ) صافي الناتج المادي (المنتج).

الجدول ٢

التغيرات في قيم التجارة الخارجية والموازن التجارية حسب
المنطقة الشريكة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة
انتقالية، ١٩٩٣-١٩٩٥

(معدلات النمو بالنسبة المئوية، والموازن التجارية ببلايين الدولارات)

معدلات النمو ^(١)									
الموازن التجارية			الواردات			الصادرات			مجموعات البلدان والشركاء التجاريين ^(ب)
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
<u>بلغاريا</u>									
٠,١	-	١,٤-	١٨٢,٠	٢١,٧-	٣,٤-	٢٩,٩	٥,٨	٨,٧-	العالم
٠,٤-	٠,٤	٠,٧-	١٥٤,٠	٤١,٧-	١١,٧	٣,٥	١٢,٤	١٣,٦-	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
-	٠,١-	٠,٩-	١٨٤,٠	١٥,٣-	٥,٩-	٢٤,٤	٣٣,١	١٠,٤-	البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة
٠,٥	٠,٣	٠,٢	٢٦,١	١٤,٠	٢٧,٢-	١٢٤,٤	٤٢,٦-	٣,٠	البلدان النامية
<u>كرواتيا</u>									
٢,٩-	١,٠-	٠,٨-	٤٣,٦	١٢,١	١٣,٥	٨,٧	٩,١	٦,١-	العالم
٠,١-	٠,٢-	-	٣٦,٩	٩,٥-	١٦,٦-	١٠,٤	٢,٥	١١,٨-	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٢,٤-	٠,٨-	٠,٥-	٤٨,٣	١٩,٢	١٨,٢	٤,٩	١٣,٤	٧,٠-	البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة
٠,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٢٨,١	٢٧,٤	٢٢,٨	٥١,٠	١,٩	٢٠,٥	البلدان النامية
<u>الجمهورية التشيكية</u>									
٣,٨-	٠,٧-	٠,٣-	٣٩,٥	١٤,٦	٠,٥	١٩,٢	٨,٣	١٥,٥	العالم
٠,٥-	-	٠,١-	٤٨,٢	٨,٣	١٤,٢-	٢٨,١	١١,٤	٠,٦-	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٠٠-	٠,٢	٠,٦	٢٨,٧	٧,٠-	٠٠	١٨,٠	١٧,٩-	٠٠	سلوفاكيا
٣,٣-	١,١-	٠,٦-	٤٠,٦	٢١,٧	٥,٢	١٩,٧	١٩,٦	١٩,٥	البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة
٠٠-	٠,٢	٠,٥	٢٩,٨	٢٤,١	٦,٥	٢,٠-	٣,٩-	٢٤,٢	البلدان النامية
<u>هنغاريا</u>									
٢,٦-	٣,٩-	٣,٧-	٦,٣	١٥,٦	١٣,٧	٢٠,٢	٢٠,٤	١٦,٥-	العالم
٠,٦-	١,٠-	١,٤-	٦,٥	٧,٥-	٣٤,٧	٢٦,٧	٥,٦	٥,٦-	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٢,٠-	٢,٦-	٢,٢-	٦,٠	٢٥,٥	٥,٩	١٥,٩	٢٩,٧	٢٠,٩-	البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة
٠,١-	٠,٣-	-	٨,٥	٢٥,٠	١٥,٣	٥٢,٤	١٢,١-	١١,٤-	البلدان النامية
<u>بولندا</u>									

معدلات النمو ^(١)									مجموعات البلدان والشركاء التجاريين ^(ب)
الموازن التجارية			الواردات			الصادرات			
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٦,١-	٤,٣-	٤,٦-	٣٤,٧	١٥,٢	١٦,٣	٣٢,٨	٢١,٦	٧,٨	العالم
١,٠-	٠,٩-	٠,٨-	٤٤,٦	٢٢,٣	٤,٥-	٥٤,٤	٢٥,٦	٨,٩-	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٤,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٣٣,٣	١٣,٥	٢٢,٤	٣٢,٢	٢٢,٠	١٢,٦	البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة
٠,٧-	٠,٢-	٠,١-	٢٧,٧	١٧,٢	١٠,٣	٠,٧	١٣,٠	٢,١	البلدان النامية
<u>رومانيا</u>									
١,٩-	١,٠-	١,٦-	٣٢,٤	٩,٠	٤,٢	٢٢,٢	٢٥,٧	١٢,١	العالم
١,٢-	٠,٦-	٠,٣-	٢٧,٥	١٥,١	١٣,١-	٨,٥-	٣,٥-	٩,١-	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
١,٠-	٠,٩-	١,٤-	٢٩,٧	١٥,٢	١٨,٩	٣٠,٦	٤٤,٦	٢٨,٢	البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة
٠,٤	٠,٥	٠,١	٥٠,٦	١٥,٨-	٧,٢-	٢٦,٤	١٨,٣	١٠,٤	البلدان النامية
<u>سلوفاكيا</u>									
٠,١	٠,١	٠,٨-	٢٨,٥	٤,٢	٥,٧	٢٧,٨	٢٣,٥	١٨,٧-	العالم
٠,٥-	٠,٥-	٠,٧-	٢٧,١	٠,٢	٢,٥-	٣٩,٢	١٤,٦	٢٥,٣	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٠,٧	٠,٦	-	١٩,٣	١٤,٠-	٠٠	٢٠,٥	٨,١	٠٠	الجمهورية التشيكية
-	-	٠,٣-	٣٣,٩	٢٥,٩	٠,٧	٣٣,٢	٥٠,٠	١٧,٩-	البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة
-	٠,١	٠,١	٤٧,٠	١٧,٧	٩٣,٢	٦,٦	١٩,٧	٨,٩-	البلدان النامية
<u>سلوفينيا</u>									
١,٢-	٠,٤-	٠,٧-	٢٩,٤	١١,٥	١٧,٧	٢١,٤	١١,٩	٠,٩-	العالم
٠,٤	٠,٤	٠,٣	٣٠,٠	٢,٦-	١,٦	١٨,٢	٥,٧	٢٨,٦	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
١,٣-	٠,٧-	٠,٥-	٢٩,٢	١٧,٦	١٥,٤	٢٢,٥	١٦,١	٥,٠-	البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة
٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٣٠,٣	١١,٥-	٩٦,٧	٢١,١	١٥,٥-	١٣,٧	البلدان النامية
<u>شرق أوروبا، منها وإليها:</u>									
١٨,٤-	١١,٥-	١٢,٩-	٢٩,٠	٩,٩	١٠,٤	٢٤,٠	١٦,٤	٠,١-	العالم
٣,٣-	١,٩-	٣,٠-	٢٨,٢	١,٦-	٤,٠	٢٣,٧	٥,٢	٧,٣-	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
١٤,٥-	٩,٤-	١٠,٢-	٢٩,٣	١٦,٦	١٢,٩	٢٣,٩	٢٤,٥	١,٢	البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة
...	النمو

معدلات النمو ^(أ)									
الموازن التجارية			الواردات			الصادرات			مجموعات البلدان والشركاء التجاريين ^(ب)
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
البلدان النامية									
٠,٦-	٠,٣-	٠,٣	٢٩,٦	٠,١	٨,٦	٢٥,١	٢,٦	٥,٦	٠,٦
دول البلطيق، ^(ج) منها وإليها:									
العالم									
١,٤-	٠,٩-	٠,٣-	٣٩,٠	٢٨,١	٧٥,٠	٣٥,٢	١٣,٢	٤٤,٣	٤٤,٣
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية									
-	-	-	١٨,٦	١,٦	٧٣,٢	١٨,٥	١,٣-	٤٣,٦	٤٣,٦
البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة									
١,٤-	٠,٨-	٠,٢-	٦٣,٠	٧٥,٢	٧٦,٩	٥٩,٥	٤٧,٦	٣٩,٧	٣٩,٧
البلدان النامية									
-	٠,١-	٠,١-	-٢٤,٠-	٠,١	٨١,٢	١٩,٩	١٩,١-	١١٤,٩	١١٤,٩
الاتحاد الروسي، منه وإليه:									
العالم									
٣٠,٦	٢٠,٩	١٧,٥	١٧,٠	٥,٢	٢٧,٥-	٢٩,٥	٨,٤	٤,٥	٤,٥
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية									
٨,٥	٥,٤	٥,٧	١٦,٧	١٥,٨-	٣٢,٣-	٣٦,٨	١٤,٩-	١٠,٦-	١٠,٦-
البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة									
١٥,٥	١٢,٨	١٠,٢	١٥,٨	٢٠,٢	٢٩,٦-	١٧,٩	٢١,٧	٧,٦	٧,٦
البلدان النامية									
٦,٥	٢,٦	١,٦	٢٥,٠	٤,٥-	١٠,٣-	٨٣,٢	٠,٤	١١,٢	١١,٢
بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى، منها وإليها:									
٣,٥	١,٥	٢,١	٢٤,١	٣٠,٢	٢٥,٥	٤٠,٣	١٥,٨	١٤,٨-	١٤,٨-

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٥، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.92.II.1)، مع استكمال من إعداد أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(أ) معدلات النمو محسوبة على قيم معبر عنها بالدولارات. وتشمل القيم بالنسبة لعام ١٩٩٤ ومعدلات النمو لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ التجارية الخارجية "الجديدة" (التجارة بين الدول الخلف لتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا السابقتين). أما معدلات النمو لعام ١٩٩٣ فهي محسوبة على أساس القيم مستبعدة منها هذه التجارة، وذلك في العادة لعدم توافر بيانات يوثق بها عن فترة الأساس. ولا تشمل البيانات المتعلقة بالاتحاد الروسي بيانات التجارة فيما بين دول رابطة الدول المستقلة ولم تجر تسويتها لتأخذ في الاعتبار التدفقات التجارية غير المسجلة.

(ب) تشير تسمية "شرق أوروبا" إلى ألبانيا وبلغاريا وكرواتيا وتشيكوسلوفاكيا (لغاية عام ١٩٩٢) أو الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا (اعتباراً من عام ١٩٩٣)، وهنغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفينيا. ونظراً لعدم توافر بيانات وافية، لا تدخل في ذلك تجارة البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ويتبع في توزيع مجموعات البلدان الشريكة الممارسة التي كانت سائدة إلى عهد قريب في المصادر الإحصائية الوطنية والتي تختلف عن التوزيع المستخدم عادة في منشورات الأمم المتحدة. ولذلك فإن تسمية "البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" والتي تشمل الشركاء التجاريين الاشتراكيين السابقين، تضم كوبا ويوغوسلافيا السابقة، بالإضافة إلى بلدان شرق أوروبا، والاتحاد السوفياتي السابق والبلدان الآسيوية ذات الاقتصادات المخططة مركزياً. ولا تشمل فئة "الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو" تركيا، وتضم استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا.

(ج) معدلات النمو لعام ١٩٩٣ محرفة بسبب مشاكل تحديد قيمة العملة فيما يتعلق بالقيمة الدولارية لتجارة دول البلطيق في عام ١٩٩٢، التي كان جزء هام منها في النصف الأول من العام يتم بالروبل وبأسعار تشذ عن مستويات السوق العالمية.

الجدول ٢

صافي تدفقات رأس المال إلى شرق أوروبا والاتحاد الروسي ودول البلطيق
حسب نوع رأس المال ١٩٩٥-١٩٩٠

(ببلايين الدولارات)

	دول البلطيق					شرق أوروبا ^(أ)				
	١٩٩٥(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠
حساب رأس المال	١,٠	٠,٩	٠,٦	٠,١	٢٨,٩	١٠,٨	١٢,٩	٢,٧	٣,٥	٢,٣-
حساب رأس المال ^(ج)	-	٠,٤	٠,٥	٠,١	٣١,٢	١٠,٦	١٣,٥	٢,١	٤,١	٢,١-
ومنه:										
استثمار أجنبي مباشر	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠٠	٩,١	٣,٢	٤,٥	٣,١	٢,٣	٠,٤
أوراق مالية	-	-	-	-	٤,٧	٣,٦	٤,٦	١,٠	١,٢	٠,٩
صناديق متوسطة الأجل وطويلة الأجل	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠٠	٦,١	٤,٣	٢,١	٠,١-	٠,٨-	٠,١-
قروض صندوق النقد الدولي	٠,١	٠,١	-	-	٢,٨-	-	-	٠,٧	٣,٧	٠,٤
صناديق قصيرة الأجل	٠,١	-	-	-	٢,٧	٠,٢	١,٢	١,٩-	٢,٨-	٤,١-
رؤوس أموال قصيرة الأجل أخرى ^(د)	-	-	-	-	٩,٤	٢,٤	-	-	-	-
الخطأ والسهو	١,٠-	٠,٥-	٠,٢-	-	٢,٣	٠,٤-	٠,٧	٠,٦-	٠,٦	٠,١
	الاتحاد الروسي									
حساب رأس المال ^(هـ)	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٩-	٠,٥	٤,٠	٥,٢	٨,٦
حساب رأس المال ^{(ج)(هـ)}	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦,١-	٥,٨-	١,٩-	٥,٦	٩,٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 96.II.E.1)، مع استكمال من إعداد أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(أ) ألبانيا وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

(ب) كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر.

(ج) بما في ذلك الخطأ والسهو.

(د) كما ورد في ميزان مدفوعات بولندا، ويشمل ذلك بالدرجة الأولى صافي الإيرادات الآتية من التجارة عبر الحدود.

(هـ) لا يشمل ذلك المعاملات مع رابطة الدول المستقلة.

الجدول ٤

القروض المقدمة للمقترضين في منطقة أوروبا/وسط آسيا
حسب القطاع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة المالية						القطاع
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٨٧ ١٩٩١	
١٨٥,٨	٢٠٢,٠	٥٨٢,٩	٥٢٥,٤	١٥٥,٠	٢١٠,٦	الزراعة
٥,٠	٤٠,٠	٥٩,٦			٨٩,٣	التعليم
٣٢٥,٤	١٩١,٧	١٦٤,٨	٩٣,٠	٥١٦,٠	٢٨٥,٤	الطاقة الكهربائية وأنواع الطاقة الأخرى
٣٠,١	١٢٣,٠				٣,٦	البيئة
٦٣٨,٩	٢٣٢,٠	٢٨٠,٠	٥٥,٠		٣٥١,٧	المالية
		٣٧٥,٠			٢١٤,٩	الصناعة
٥٤٠,٨						التعدين والأنشطة الاستخراجية الأخرى
٤٨٩,٠	٢٠٠٠,٠	٥٦٦,٣	١٢٤٥,٠	٦٩١,١	٣٢٣,٤	القطاعات المتعددة
١٠,٠	٢٢٦,٣	٦٩١,٣	٦١٠,٠		١٠٨,٠	النفط والغاز
٣٥٠,٤	٢٢٠,٤		٩١,٠	٢٨٠,٠	١٥,٠	السكان والصحة والتغذية
٥٠٥,٦	٧٠,٩	٢١٠,٠	٣٣٥,٠	٢٦٩,٢	٢٠,٠	إدارة القطاع العام
١٢,٠	١٢٧,٥	١٠,٩	٦٧,٠		٢٠,٠	القطاع الاجتماعي
		١٥٣,٠	٣٠,٠		٦٨,٠	الاتصالات السلكية واللاسلكية/المعلوماتية
٨٦٨,٠	٤٨٦,٠	٣٥٢,٠	٣٧٨,٠		٢٦٥,٦	النقل
٤٤,٣	٤١٨,٠	١٧١,٠	٢٨٥,٠	٢٠٠,٠	٢٤,٠	التنمية الحضرية
٢٢١,٥	١٦١,٠	١٠٩,٦	١٢٩,٥	٣٢,٠	١٢٣,٠	توفير المياه والتصحاح
٤٢٢٦,٨	٤٤٩٨,٨	٣٧٢٦,٤	٣٨٤٣,٩	٢١٤٣,٣	٢١٣١,٦	المجموع
٣٧٥٠,٤	٣٩٥٣,٨	٣٥٣٣,٣	٣٧٣٩,٥	٢١٠٢,٢	٢١٣١,٦	ومنه: البنك الدولي
٤٧٦,٤	٥٤٥,٠	١٩٣,١	١٠٤,٤	٤١,١		المؤسسة الإنمائية الدولية
